الأثار المحتملة للإقتراض من صندوق النقد الدولي

دكتور

حسام عبدالعال عبدالعال شعبان

مدرس الإقتصاد السياسي والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[1].

صدق الله العظيم

---

[1] سورة الزخرف - آية (٣٢).

مقدمة

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من أكثر الميادين إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة والمحمومة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشريّة لأخرى .

لتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو و التنمية لا بد أن تتوافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة، و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي .

و المتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن شروط التبادل الدولى قد توافرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية و التجارية و المالية المنبثقة عن مؤتمر(بروتن وودز) لسنة ١٩٩٤، من جهة ، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية (مخطط مارشال) على إعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية .

فالازدهار الاقتصادي الذي ميز تلك المرحلة كان له تأثيرات إيجابية عظيمة على التجارة الدولية عموما و تجارة المواد الأولية للدول النامية نتيجة ارتفاع الطلب الدولي عليها. وكل ذلك خلق نوعا من الطموح للدول النامية في تحسين موقعها

في التقسيم الدولي للعمل و ذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبنيّ على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية.

ونتيجة للاضطرابات الشديدة التي مست الاقتصاد العالمي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية انحسرت معظم اقتصاديات دول العالم ما أدى إلى سعى هذه الدول خاصة الكبرى منها إلى محاولة تنظم التجارة الدولية و محاولة وضع الأسس الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي و استقراره و قد أفرز هذا التعاون إنشاء مؤسسات مالية من أهمها صندوق النقد الدولي وهو الموضوع الذي سنتطرق إليه فى بحثنا هذا. ومن خلال الفصل الأول سنحاول توضيح التطور التاريخي لظهور صندوق النقد الدولي و طريقة إنشائه ، وأهم أهدافه ثم التعرض إلى دوره و أشكال مساعداته ثم من خلال الفصل الثاني سنستعرض علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي و في الفصل الثالث سنتطرق إلى تأثير تنفيذ سياسات وشروط الصندوق على مصر اقتصاديا .

التعريف بموضوع البحث :

تم إنشاء صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤، كرد فعل للفوضى العارمة التي عمّت النظام النقدي الدولي بعد تطبيق كل من قاعدة الذهب و الصرف بالذهب ، صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي ، و سنحاول في هذا البحث المتواضع التطرق إلى ماهيّة هذا الصندوق ، مبررات وجوده ،

هيكله ، أهدافه، دوره ، تأثيره على اقتصاديات البلاد النامية والذي هو سلبي بنظر البعض و إيجابى و هام للبعض الآخر.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث حول التمويل الدولي ، المرتبط بتوفير رؤوس الأموال دوليا بجوانبها السلعيه والنقديه ومايرافقها من انسياب السلع والخدمات بين مختلف دول العالم ومايرافقها من تدفقات ماليه لأغراض الاستثمار الخارجي بصوره المتعددة .

وتأتي أهمية هذا البحث أيضا أنه في عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم ، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة . ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي ، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون ، بما فيها صندوق النقد الدولي .

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته . ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلاد التي شاركت في إنشائه ، وعددها خمسة وأربعون بلداً ، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلدان النامية على استقلالها ، أي أن البحث المطروح مهم فى مواكبة العصر الراهن وفهم أهم مصطلحاته .

هدف البحث :

هدف البحث هو التعرف على ماهيّة صندوق النقد الدولي ، مبررات وجوده ، هيكله ، أهدافه ، دوره ، تأثيره على اقتصاديات البلاد النامية الذي هو سلبي بنظر البعض و هام للبعض الآخر.

إشكالية البحث :

إشكالية البحث هي : هل حقق صندوق النقد الدولي هدفه المنشود والمرجو بالحفاظ على النظام المالي الدولي ، أم أنه قام بأدواره حفاظاً على مصالح الدول الكبرى من أجل بسط نفوذها على العالم لاسيما على الدول النامية ؟

<u>خطة البحث:</u>

وسنعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي بشكل عام، وعلي المنهج التحليلي لشرح وتحليل الأمور المبهمة . وللوصول إلى غايتنا، قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تاريخ صندوق النقد الدولي في ضبط اقتصاديات الدول النامية .

المبحث الأول : نشأة صندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : أهداف صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي .

المبحث الرابع : أشكال المساعدات التي يمنحها صندوق النقد الدولي .

الفصل الثاني : علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي .

المبحث الأول : خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة المصرية لصندوق النقد .

المبحث الثاني : برنامج صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلات المجتمع المصري .

المبحث الثالث : مدي إستجابة السياسة الإقتصادية لبرنامج صندوق النقد الدولي .

المبحث الرابع : مدي استجابة المجتمع المصري لبرنامج صندوق النقد الدولي .

الفصل الثالث : تأثير تنفيذ سياسات وشروط صندوق النقد الدولي على مصر اقتصاديا .

المبحث الأول : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل العجز التجاري .

المبحث الثاني : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل الاستثمار.

المبحث الثالث : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل السياحة .

المبحث الرابع : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل التنمية المستدامة .

المبحث الخامس : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل التنمية والقضاء على البطالة .

الفصل الأول

تاريخ صندوق النقد الدولى فى ضبط اقتصاديات الدول النامية

وسيتناول الفصل الأول تاريخ و نشأة صندوق النقد الدولى ثم أهداف و موارد صندوق النقد الدولي ودوره فى مساعدة الدول النامية وأخيرا أشكال المساعدات التي يمنحها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء وأخيرا الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي وذلك من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول : نشأة صندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني : أهداف صندوق النقد الدولي .

المبحث الثالث : دور صندوق النقد الدولي .

المبحث الرابع : أشكال المساعدات التي يمنحها صندوق النقد الدولي .

المبحث الأول

نشأة صندوق النقد الدولى

١- إتفاقية برتون وودز:

نشأت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو ١٩٤٤ أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهمبشير الأمريكية بعدما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين .

خلال هذا العقد ، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية الكبرى ، حاولت البلاد المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات ، ولكن هذا الإجراء أدّى إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج .

ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية فقد لجأت بعض البلاد إلى تقييد حرية المواطنين في الشراء من الخارج ، وقامت بلاد أخرى بتخفيض أسعار عملتها، و فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة العملات الأجنبية . على أن هذه الحلول لم تؤد إلا نتائج عكسية ، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزانه التنافسية لفترة طويلة .

ونتيجة لأزمة الثقة بالدولار الأمريكي التي كان سببها العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي و سياسة الاستثمار الخارجي التي إتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك من ارتفاع معدلات التضخم و هروب رؤوس الأموال لأوروبا، حدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني فالبرغم من المكانة الكبيرة التى احتلها الدولار الأمريكي في نظام الصندوق إلا أن بعض الأحداث الدولية أثرت على مركزه (حرب كوريا 1951، أزمة السويس 1956) و ذلك من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات الأمريكي ، و كذلك ساهمت بعض الأحداث النقدية في أوروبا فى زيادة إضعاف مركز الدولار مثل اتفاق 14 دولة أوروبية على قابلية عملاتها وفقا لقيم تعادل معينة مع توحيد أسواق صرفها، و كذلك تدفق رؤوس الأموال من الدولار على أسواق الصرف الأوربي بسبب أسعار الفائدة المرتفعة. هذا الموضوع

دفع بالسلطات الأوروبية النقدية إلى انتهاز الفرصة وذلك بعد التدخل في حل الدولار لدعم أسعار صرف عملاتها.

وبعد هذه الأحداث توالت أزمة الدولار الأمريكي وذلك بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حتى عام 1971 حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات اقتصادية شديدة لمواجهة الموقف من أهمها التوقف عن تحويل الدولار إلى ذهب (في عهد الرئيس نيكسون) أو إلى عملات أخرى قابلة للتحويل

و قللت من نفقاتها و جمدت أجورها، و رفعت معدلات الضريبة على الواردات، كما فرضت الرقابة على المدفوعات و التجارة الخارجية [٢].

وقد أدت هذه السياسات إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك تناقص توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلاد كثيرة .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بدأت بلاد الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية ، ومن هنا ولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلاد المشاركة لميثاق أو اتفاقية التأسيس لأول مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي العالمى وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقق استقرار أسعار الصرف .

٢ - مخطط كينز

هو مشروع نسب لواضعه البريطاني " اللورد ميناردكينز" و قد وضع المشروع سنة ١٩٤١ إلا انه قدم كورقة عاملة سنة ١٩٤٣ يرسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن قيام نظام نقدي دولي.

ولقد تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين اتحاد مقاصة دولي، أو بالأحرى إنشاء بنك مركزي دولي للاحتياط ، بحيث يتيح للدول الأعضاء أن

[٢] وجدى محمد حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية ، ص ٣٥٩.

تحصل على اعتمادات واسعة و تستطيع بواسطتها تسديد عجزها الخارجي و عليه فإن الذهب لا يمكن اعتباره الحل الأمل لاسيما إذا كانت الدولة تتمتع بفائض كبير يمكنها من جلب هذا المعدن و كذا اقتراح كينز إضفاء الطابع النقدي على المبادلات الدولية و ذلك في إطار أسعار الصرف الثابتة .

وعلى ضوء ما سبق مكن معرفة العناصر التي يتضمنها المخطط والتي تتمثل في:

أ- إنشاء عملات دولية جديدة : يتم ذلك بسعر صرف ثابت بالنسبة للذهب و اصطلاح على تسميته (البانكور –BANCOR) و بذلك يلغى كل الاحتياطي من العملات الرئيسية إلا أنه يبقى على قاعدة صرف الذهب و هذا لأغراض نقدية دولية ، حيث يرى كينز انه عند دخول المخطط حيز التنفيذ و التطبيق تصبح المدفوعات الدولية تتم بعملتين فقط هما (البانكور و الذهب) و يمكن للدول الحصول على البانكور عن طريق بيع الذهب و استخدام حقها في الاقتراض من " اتحاد المقاصة الدولي"، أما العملية العكسية أي الحصول على الذهب مقابل البانكور فإن ذلك غير ممكن.

ويستند هذا المخطط أيضا على حالات العجز و الفائض، ففي حالة العجز تلجأ الدول لبيع الذهب أو الاقتراض من أجل الحصول على البانكور حيث يمكن تحديد حجم الحصة لأي بلد على أساس صادرات و واردات البلد، و من ثم تحديد رسم

يقدر بـ ١% سنويا للدولة التي تطلب قرضا لا يزيد عن نصف حصتها، أما إذا تجاوزت ذلك فإنها مجبرة على دفع رسوم ٢% سنويًا وحتى الدول التي تحقق فائضا وذلك عندما يفوق رصيدها الدائم نصف حصتها وقد حدد هذا الرسم بـ 1% سنويا.(١)

ب- تطبيق نظام معدل صرف ثابت: إن تطبيق هذا النظام يجعل كل العملات بما فيها العملات المهيمنة تشترك فى عملة موحدة هي " البانكور" و في هذا المجال فإن معدلات الصرف ثابتة تسمح بتخفيض أى عملة في حدود 5%.(٢)

ج- إنشاء بنك مركزي دولي.

د- إنشاء عملة جديدة تكون دولية التعامل تدعى " البانكور"

و مما يجدر ملاحظته هو أن الأسس التي قام عليها المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لبريطانيا و تتجاوب مع أهدافها التي ترمي إلى تحقيقها بإقامة هذا النظام الجديد حيث تسعى لتحقيق ما يلي:

---

(١) د. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ١٩٩٦، ص٤٠.

(٢) د. الهادي خالدي، المرجع نفسه، ص٤١.

١- إيجاد الكيفية المناسبة التي تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد و تصحيح العجز الكبير في ميزان المدفوعات.

٢- استخدام السياسة النقدية بحريّة تامة دون القبول بفرض قيود معينة.

٣- تقوية مركز الجنيه الإسترليني و بشكل خاص مقابل الدولار مع تمكين لندن من القيام بدورها كسوق نقدية متطورة .

٣ - مخطط هاري هوايت :

عن الطرح الذي قام به (هاري ديكستر هوايت) كان بناءا على تجربته و معرفته للأوضاع الاقتصادية العالمية التي اكتسبها من خلال ممارسته لوظيفته كأمين مال للخزينة الأمريكية.

فمخطط هوايت يعكس وجهة نظر الأمريكيين و يمكن تلخيص طرح هوايت في نقطتين:

ضرورة إنشاء وحدة حساب اسمها "UNITAS " محدودة بالنسبة للذهب.

اقتراح صندوق لتسوية المبادلات بين العملات و هذا من أجل تصحيح الاختلافات الموجودة و هذا لا يتم إلا بتثبيت العملات الأجنبية بالنسبة للوحدة " UNITAS".

و قد ركز هوايت على ضرورة توازن المدفوعات أكثر من اهتمامه بالقضايا التجارية ، و حتى يمكن للدولار أن يحتل مكانته فإنه يقترح تمويل الولايات المتحدة الأمريكية بالقسط الأكبر لهذا الصندوق من أجل امتلاكها لأكبر احتياطي من الذهب العالم.

وعلي العموم يمكن حصر أوجه التشابه بين المشروعين في النقاط التالية:

١- كلا المشروعين يقترح إنشاء مؤسسة دولية مشتركة.

٢- كلاهما يؤكد على ضرورة منح مساعدات تمويلية للبلدان الأعضاء التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

٣- العمل على استقرار أسعار الصرف عن طريق تثبيت العمات الأجنبية بالنسبة لـ " UNITAS " و هذا رأي هوايت و تثبيتها بالنسبة لكينز.

و أما بخصوص أوجه الاختلاف، فتكمن في فكرة اتحاد المقاصّة الدولي وجوهر الاختلاف يكمن في بسط الاستقرار، إذ يعد بمثابة بنك للدول الأعضاء نظرا للعلاقة التي ستربطه بالبنوك المركزية ، كما أنه لم يتطرق إلى التزامات الدول الدائنة بل يقترح قيودا صارمة تجاه الدول المدينة.

و فيما يخص تضارب المشروعين فإن هذا يعد طبيعيا لأنه يعكس السباق الذي نشأ بين الدولتين، و قد احتاج التقريب بين المشروعين المتعارضين إلى لقاء

ممثلي كل من الدولتين تسع مرات بواشنطن في سبتمبر و أكتوبر ١٩٤٣، و حاول مقدما المشروعين التوصل إلى حل وسط يتمثل في مشروع مشترك ، و بعد مناقشات مطولة فاز مشروع هوايت لأسباب سياسية تتمثل في هيمنة الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن بريطانيا مازالت تحت نيران الحرب العالمية الثانية و بالتالي فقد تخلى البريطانيون عن مخططهم و انظموا إلى المخطط الأمريكي مقابل رفع الأمريكيين للرأسمال المخصص لصندوق الاستقرار من 5-9 مليارات دولار.

وقام النظام النقدي الدولي الجديد بموجب اتفاقية بريتون وودز على أساس مخطط هوايت مع استكماله بجزء مما ود في مخطط كينز.

نشأة صندوق النقد الدولي

وفي ديسمبر ١٩٤٥، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع ٢٩ بلداً على اتفاقية تأسيسه. والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتبناها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام ١٩٤٤. ومنذ ذلك الحين ، شهد العالم نمواً في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل . ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل البلد الواحدة أو بين الأمم – فإن معظم البلاد شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صريحاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص. ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها

السياسات التي استحثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش وكساد. وإنه لمن دواعي فخر صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات.

وفي العقود التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، فقد مر الاقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح . كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية. ومن هنا فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالبا ًما تنتشر بين البلاد بسرعة أكبر من قبل .

وفي عالم اليوم الذي يزداد تكافلاً يوما بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد على الأداء الاقتصادي في البلاد الأخرى ووجود بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها البلاد تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين. ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بما فيها صندوق النقد الدولي.

وقد ازدادت أهمية الأهداف التي يتوخاها صندوق النقد الدولي لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته. ذلك أن عدد البلدان الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد البلاد التي شاركت في إنشائه، وعددها خمسة وأربعون بلداً، مما يرجع بشكل خاص إلى حصول كثير من البلاد النامية على استقلالها ثم انهيار الكتلة السوفييتية مؤخراً.

والحق أن اتساع عضوية صندوق النقد الدولي، إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بطرق مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعّال ومؤثر .

وكانت البلاد التي انضمت إلى الصندوق فيما بين عامي١٩٤٥و ١٩٧١، قد اتفقت على إبقاء أسعار صرفها (أي قيمة عملاتها بالدولار الأمريكي ، وفي حالة الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي بالذهب) مربوطة بأسعار قابلة للتعديل في حالة واحدة هي تصحيح "اختلال جذري" في ميزان المدفوعات وبموافقة صندوق النقد الدولي. ويطلق على هذا النظام اسم نظام بريتون وودز لأسعار الصرف، وقد ظل سائداً حتى عام ١٩٧١ عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية تحويل الدولار (واحتياطيات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب. ومنذ ذلك الحين أصبح أعضاءالصندوق أحراراً في اختيار أي شكل يفضلونه من أشكال ترتيبات الصرف المختلفة (فيماعدا ربط عملاتهم بالذهب). فهناك بلاد تسمح الآن بالتعويم الحر لعملتها، وبلاد أخرى تربط عملتها بعملة دولة أخرى أو بمجموعة

عملات، بينما اعتمد بعض البلاد عملات بلاد أخرى لاستخدامها محلياً، واشترك البعض الآخر في تكتلات نقدية.

وفي نفس الوقت الذي أنشئ فيه صندوق النقد الدولي، أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف باسم البنك الدولي بغية تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال طرق شتى تتضمن تمويل مشاريع البنية التحتية، مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه.

ومن هنا يمكن تعريف صندوق النقد الدولي بأنه : وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥ لتعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلاد العالم تقريباً بعددهم البالغ مائة وخمسة وثمانين بلدا. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي – أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلاد المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلاد المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل مؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق ذكره عن صندوق النقد الدولي هذه المنظمة الدولية التي أنشئت من أجل تعزيز استقرار النظام النقدي العالمي ككل و ذلك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إن اهتمامه الأول كان التعامل مع الدول الصناعية الكبرى لضمان استقرار أسعار الصرف و توفير حرية تحويل العملات و مع مرور الزمن سرعان ما ظهرت مشكلة المديونية في الدول النامية في منتصف الثمانينات بحيث تم تحديد سبعة عشر بلداً من البلاد النامية من أثقل البلاد مديونية ، ومن هنا انجر الصندوق إلى قضايا الدول النامية و خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون و كذا تطبيق سياسات التثبيت المالي أو النقدي.

المبحث الثانى

أهداف صندوق النقد الدولى

أسندت إلى الصندوق النقدي الدولي مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يأتي:

١. تشجيع التعاون الدولي عن طريق اتجاه هذه المؤسسات الدائمة التي تهيئة الوسائل اللازمة للتشاور في المسائل النقدية الدولية.

٢. تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها، و في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء و اعتبار كل هذا بمثابة أهداف رئيسية للسياسة الاقتصادية.

٣. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، و تجنب التنافس لتخفيض قيم المعاملات و يتم ذلك عن طريق:

أ- تثبيت سعر الدولار بالذهب و إمكانية تحويله ذهب من جهة و تحديد أسعار لصرف العملات للأعضاء على أساس الذهب و الدولار من جهة أخرى.

ب- السماح بتقلبات في أسعار العملات في حدود 1% و متابعة سياسات تغيير أسعار صرف العملات للدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها.

٤. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقلة لنمو التجارة العالمية.

٥. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام مواردها العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات فى موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

و لتحقيق الأهداف السابقة كان على الدول الأعضاء الالتزام بما يلي:

- تبادل المعلومات بينها بحيث تلتزم كل دولة عضو بتقديم معلومات دقيقة ووافية عن حالة ميزان مدفوعاتها للصندوق و تقدم عرضا عن حال احتياطاتها و استثماراتها و كذلك مستوى الدخل الوطني و تقديم معلومات حسب مستوى الأسعار و النفقات، و بالمقابل وضع كل هذه المعلومات تحت تصرف الدول الأعضاء، كما يلتزم بتقديم مساعدته الاستشاريّة فيما يتعلق بالأنظمة النقدية .
- إزالة العقبات التي تحول دون التشجيع الحسن للتجارة الدولية برفع الحواجز الجمركية و سن القوانين الداخلية لتسهيل عملية نقل السلع و الخدمات.

- استخدام الدول الأعضاء لموارد الصندوق بغرض تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها لأن ذلك قد يؤثر سلبا على باقي الدول الأعضاء.
- تحقيق حرية تحويل العملات بتجنب الرقابة على أسعار الصرف داخل الدول الأعضاء.

و مما سبق فإننا نرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت خروج أوربا من الحرب العالمية الثانية منهكة اقتصاديًا من جهة و حيازتها لأكبر احتياطي من الذهب المقدر بـ 24600 مليون دولار من جهة أخرى ، لتفرض هيمنتها على النظام الاقتصادي الدولي الجديد لتلك الفترة و يتضح ذلك من خلال بنود اتفاقية بريتون وودز حيث حث البند الثامن على إجبار الدول الأعضاء على تفادي فرض القيود على المدفوعات الجارية و أيضا على سياسات التبادل المتعددة الأطراف ، كشرط للحصول على خدمات الصندوق النقدي الدولي، مما خدم مصلحته.

وظائف صندوق النقد الدولي

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة

الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية[٣].

كما يمكن إبراز و بشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي و مالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي.
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق ففي العام ٢٠٠١ قدم الصندوق قروضا بقيمة ٥٠ مليار دولار منها ١٨ مليار لتركيا و ١٣,١ للبرازيل و ٢٠ مليار دولار لدول أخرى و مع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه هذا الأخير في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم منه لطلب المساعدة[٤].

---

[٣] بسام حجار، مرجع سابق ص١٧٩-١٨٠.

[٤] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠٠٣ ص٣٤٤-٣٤٥.

- اقتراح السياسات التصحيحيّة التي يجوز للدولة العضو اتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة)[٥].

موارد صندوق النقد الدولي :

فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكونت من مجمل الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق[٦].

و تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي و تتألف الحصة من ٢٥% ذهبا و ٧٥% من عملة البلد العضو، و في حال عدم توافر كمية الذهب و الدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع ١٠% من قيمة

[٥] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٥ص٢٥٩.
[٦] ضياء مجيد، مرجع سابق ص٣٠٨.

الحصة ذهبا و تدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، و نظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي و تكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- فهي تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق.
- تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق.
- بموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
- على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء[٧].

و يملك كل بلد عضو في الصندوق ٢٥٠ صوتا مع زيادة صوت واحد لكل ١٠٠ ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته مما يؤمن الأكثرية الساحقة من الأصوات لمصلحة الدول التي تملك الحصص الأكبر[٨].

و من الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الأعضاء في الصندوق فهي ليست ثابتة بل متغيرة حسب احتياجات الصندوق و كذلك بحسب تغير أوضاع و ظروف هذه الدول و قد نص اتفاق صندوق النقد الدولي على إعادة النظر في حصص الأعضاء كل خمس سنوات و تعديلها إن وجد مبرر لذلك و يتعلق الأمر

---

[٧] بسام حجار، مرجع سابق ص١٨٠.

[٨] نفس المرجع ص١٨١.

هنا بتعديل شامل لكافة حصص الأعضاء و يلزم أن توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يمكن أن يتم التعديل فعلا[9].

إضافة إلى حصص الأعضاء فإن للصندوق موارد خاصة كذلك مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى استخدام موارده و كذا العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا و شراءً و الفائدة التي يحصل من استثماره في أذونات الخزانة الأمريكية[10].

و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقيات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٢ و يشارك فيها أحد عشرمشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم إستحداثها في عام ١٩٩٧ و يشارك فيها خمسة وعشرون بلدا ومؤسسة .

[9] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،١٩٩٩، ص١٦٠.
[10] بسام حجار، مرجع سابق ص١٦٢.

و بموجب مجموعتي الاتفاقيات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى ٣٤ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤٦ بليون دولار أمريكي).

وقد زادت الحصص في صندوق النقد الدولي منذ العام ١٩٩٠ بمقدار ٤٥% تقريبا لتبلغ في عام ١٩٩٩ حوالي ٢١٢ بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٩٠ بليون دولار أمريكي).

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء و هي مسؤولية تمثل عنصرا هاماً لتحقيق فعاليته، و يتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة وهي:

الفرع الأول: مجلس المحافظين.

يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي و يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد و كذا محافظ مناوب له و يبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، و لكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية[١١].

[١١] ماهو النقد الدولي www.imf.org le 18/02/2006,

و يتمتع مجلس المحافظين بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤون الصندوق و من بين هذه السلطات، قبول الأعضاء الجدد، مراجعة الحصص و تعديل قيمة العملات و التعاون مع المنظمات الأخرى و توزيع صافي الدخل و مطالبة عضو بالانسحاب و تصفية الصندوق و كذا النظر في الاستخدامات... و يجتمع المجلس مرة كل سنة و قد جرت العادة أن تكون الاجتماعات لمجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كذلك وكالة التمويل الدولية و هيئة التنمية الدولية[١٢].

الفرع الثاني: المجلس التنفيذي

و يتألف المجلس التنفيذي من أربعة وعشرين مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلاد المساهمة الخمسة الكبرى و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة ، إلى جانب كل من الصين و روسيا و المملكة العربية السعودية، أمّا المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابيّة (Constituencies) لفترات مدتها عامين.

[١٢] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص١٦٢.

و يختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق و إدارة شؤونه اليومية و له كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين، كما يقوم كل مدير بتعيين كاتب له يمارس كافة سلطاته في حالة غيابه و يجب على المدير التنفيذي أو نائبه أن يكون متواجدا في المقر الرئيسي للصندوق و أن يخصص كل وقته و اهتمامه لأعمال الصندوق[١٣].

و يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي و هو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي و تقدم الوثائق بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، و إن كان هناك وثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم.

و على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق، كان عدد أصواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي و إنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضائه و يجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

---

[١٣] ضياء مجيد، مرجع سابق ص٣٠٩

الفرع الثالث: مدير الصندوق

و يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، و هو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه و ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس و مدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، و عادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان و المال و يساعده في عمله نائب أو نائبان آخران.

الفرع الرابع: هيئة موظفي الصندوق

بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكوّنون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق.

أي أن العاملين في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يعمل بالصندوق حوالي ٢٨٠٠ موظف ينتمون إلى ١٣٣ بلدا ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق ٢٢ إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام.

و يتمتع محافظو الصندوق و مديروه و مديروه التنفيذيون و نائبوهم و أعضاء هيئة الموظفين بعدد من الحصانات و الامتيازات التي نص عليها اتفاق الصندوق، و بصفة خاصة فإنهم محصنون ضد المسائلة القضائية عن الأعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية و ذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة،كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات التي يصرفها الصندوق للمديرين التنفيذيين ونائبيهم و أعضاء هيئته من غير المواطنين المحليين[١٤].

[١٤] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص١٦٤.

المبحث الثالث

دورصندوق النقد الدولى

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق ما يلي :

أولا : استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية .

ثانيا : إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

ثالثا : تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

أولا : تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة – أي الإشراف – على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو

بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لسعر الصرف[١٥] .

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعّال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة واستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعنيّ .

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات المختلفة والمتنوعة حسبما تقتضي رقابة الصندوق ، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلاد الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بثلاث طرق:

---

[١٥] يونس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة، ص ٤٨.

١- الرقابة القطرية : وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس مستوى في العادة) مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم " مشاورات المادة الرابعة "، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. (كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية")، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة ، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولاً، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكليللبلد المعنى . ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج ، بعد الحصول على موافقة الإدارة ، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحلل آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص

يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني[١٦].

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشرملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبيرمن مشاورات المادة الرابعة ، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات العامة.

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

٢- الرقابة العالمية : وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية . وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون

---

[١٦] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠١، ص ٤٠٧

النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة ، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

٤-الرقابة الإقليمية : وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك ، على سبيل المثال ، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلاد الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلاد آسيا والمحيط الهادئ.

ثانيا:الإقراض لمساعدة البلاد المتعثرة :

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلاد التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلاد التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء

الوطني والدولي. ويدخل تجنب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها. [١٧]

- البرامج المدعمة بموارد صندوق النقد الدولي:

عندما يتوجه أحد البلاد إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إمّا أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة . ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في" خطاب نوايا "توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

---

١٧ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٩-٤٢٠.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراءالصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد – أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

-أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو "التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.[١٨]

– تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقدالدولي:

غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية، ١٩٩٦، ص 18.٥٩

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني : وتمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق . ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

- تسهيل الصندوق الممدد : يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

- تسهيل النمو والحد من الفقر :الذي حل محلا لتسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي في (نوفمبر ١٩٩٩). هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعَمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

- تسهيل الاحتياطي التكميلي :هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

- خطوط الائتمان الطارئ :هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلاد أخرى.

-مساعدات الطوارئ : استحدثت مساعدات الطوارئ في عام ١٩٦٢ لمساعدة البلاد في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام ١٩٩٥ لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما بلادٍ نامية، أو بلاد تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلاد الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية.

وكثير من هذه البلاد لا يملك إلا إمكانية محدودة للنفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية ، وهو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها. ومنذ أواخر السبعينات ، أصبح بمقدور جميع البلاد الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال ، ولكنها كانت تستأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأولين من إنشائه.

- معالم بارزة في تطور عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي:

في عام ١٩٥٢: تم استحداث اتفاقيات الاستعدادالائتماني في عام ١٩٥٢، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت ٥٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية. وتعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة – وفقاً لقواعد الشرطية. وفي معظم الحالات، يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

في عام ١٩٥٣: أنشأ الصندوق في عام ١٩٦٣تسهيلا للتمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام

١٩٨١،أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلاد على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب[١٩].

في السبعينات:إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلاد المصدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦، فكان الصندوق يقترض من البلاد المصدرة للنفط وغيرها من البلاد ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

في عام ١٩٧٤: تم إنشاء تسهيل الصندوق الممدد في عام ١٩٧٤ بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصادهم ، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام ١٩٧٥ هو أول اتفاق يعقد بموجب هذاالتسهيل.

---

١٩ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي، دراسة تحليلية و تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١٢.

في الثمانينيات : قام صندوق النقد الدولي في الثمانينيات بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية ، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق البلاد المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار، وقدم مقداراً هائلاً من التمويل من موارده الخاصة ، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

في عام ١٩٨٩: يقوم الصندوق منذ عام ١٩٨٩ بتقديم مساعدة فعالة لبلاد أوروبا الوسطى والشرقية وبلاد البلطيق وروسيا وغيرها من بلاد الاتحاد السوفييتي السابق لتحويل اقتصادها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق . وقد تعاون الصندوق مع تلك البلاد لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصادها – بما في ذلك، على سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، أنشأ الصندوق في عام ١٩٩٣التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية الذي انتهى العمل به في عام ١٩٩٥.

في عام ١٩٩٤-١٩٩٥ : واجهت المكسيك في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعماً لهذا البرنامج وافق

الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 بليون دولار أمريكي. وحدا ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقيات الجديدة للإقراض (NAB)لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

في عام ١٩٩٦: اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٦ في إطلاق مبادرة البلاد الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هيبيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلاد العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بدل صندوق تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه اسما لتسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر، الذي يولي اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ : خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، قدم الصندوق قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية – وصل مجموعها إلى ٣٦ بليون دولار أمريكي– إلى إندونيسيا وكوريا وتايلندا لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي التكميلي في عام ١٩٩٧ خصيصاً لمساعدة البلاد في مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير

الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج .[٢٠]

في عام ١٩٩٩: أنشأ صندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي، خطوط الائتمان الطارئ وهي تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلاد التي تطبق سياسات اقتصادية قوية .

في عام ٢٠٠٠: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٠٠مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل . وأسفر هذا الجهد عن ترشيد ملموس للأساليب المتبعة عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من التغييرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فاعلية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها وللمساعدة في ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

ثالثا: المساعدة الفنية والتدريب :

يمكن القول أن أكثر ما اشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات

---

٢٠ مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مركز الإسكندرية للكتاب، 1993.

الأزمات الاقتصادية. على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة ، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي ٢٠% من التكاليف الإدارية للصندوق.

لقد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ كثير من البلاد حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلاد أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وفي الآونة الأخيرة عزز الصندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي. وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق

بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلاد التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

١- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات ، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.

٢- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية ، ووضع الميزانية ، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي .

٣- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها .

٤- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها .

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً

أيضاً من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلاد مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنتمائي والبنك الدولي.

استخدامات صندوق النقد الدولي

و يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم [٢١] و قد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو[٢٢]. و ذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

و من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

---

٢١ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، ١٩٩٦، ص ٨٣.

٢٢ضياء مجيد، مرجع سابق ص٣٠٩.

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز ٢٥% من حصتها المقدرة في الصندوق خلال ١٢ شهرا، وعند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته ٢٠٠% من حصته.
- كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها ٣/٤ % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات[٢٣].
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب[٢٤].

---

[٢٣] بسلم حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣ ص١٨١-١٨٢.

و يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض و استخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، و بالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة[٢٥].

[٢٤] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ص١٦٥.
[٢٥] بسام حجار، مرجع سابق ص ١٨٢.

المبحث الرابع

أشكال المساعدات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم و قد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو[٢٦]. و ذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

و من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز ٢٥% من حصتها المقدرة في الصندوق خلال ١٢ شهرا، و عند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته ٢٠٠% من حصته.

---

[٢٦] ضياء مجيد الموسوي، النظام النقدي الدولي، المؤسسة الجزائرية للطبع، الجزائر ١٩٨٧ص٣٠٩.

- كما يتعين على الدولة العضو أن تتقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها ٣/٤ % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات[٢٧].
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب[٢٨].

و يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضا منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاشت لفظ الاقتراض و استخدمت بدلا منه عبارة : يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، و بالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة[٢٩].

---

[٢٧] بسام حجاز، مرجع سابق ص١٨١-١٨٢.

[٢٨] زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[٢٩] بسلم حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣ ص ١٨٢.

و من بين أهم أشكال القروض و التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني: (stand byanangements) و تمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق و يعتبر هذا الأخير بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين و على مدى فترة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.
- تسهيل الصندوق الممدد: (Extended FundFacility) و طبقا لتسهيل الصندوق الممدد يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين ٣ أشهر إلى ٤ سنوات في العادة لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.
- تسهيل النمو و الحد من الفقر: (PovertyReduction and GrowthFacility) و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.
- تسهيل الاحتياطي التكميلي: (Supplemental Reserve Facility) و هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل

مفاجئ، و يتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

- خطوط الائتمان الطارئ: (Contingent CréditLines) و هي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ و مثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

مساعدات الطوارئ: (Emergency Assistance) و هو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها و قد تم تطوير هذا النوع المساعدة في العام ١٩٩٥ لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها.

ويمكن تلخيص التسهيلات التي يقدمها طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء فيما يلي:

لقد تطورت التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء و خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل ملحوظ (٧٠-٨٠-٩٠) و تتمثل فيما يلي :

١-حقوق السحب العادية ، ٢-تسهيلات التمويل التعويضي، ٣-حقوق السحب الخاصة، ٤-التسهيلات البترولية، ٥-تسهيلات ممتدة (موسعة)، ٦- صندوق الائتمان، ٧- تسهيل التمويل الإضافي، ٨- تسهيل التعديل الهيكلي وسنقوم بشرح كل نوع من التمويل.

١-حقوق السحب العادية : و هي تلك الحقوق التي أقرتها اتفاقية إنشاء الصندوق و يستطيع العضو أن يشتري وليس يقترض عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية، و تكتسب الدولة العضو هذا الحق في السحب من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي تتكون من ٢٥ % ذهب وعملات أجنبية قابلة للتحويل و ٧٥% عملات وطنية وهناك شروط لاستخدام هذا الحق وهي :

أ- لا يستطيع العضو أن يقوم بسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يجاوز ٢٥ % من قيمة حصته في راس مال الصندوق و ذلك خلال سنة، و بهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي ١٠٠% من حصة الدولة ، و يعرف السحب في هذا الإطار : بالشريحة الذهبية.

ت- يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية و تصبح العملة الوطنية للدولة العضو ١٢٥ % من الحصة، و تتعهد الدولة ببذل الجهود اللازمة لحل المشاكل المالية لها.

ث- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق متى بلغ رصيده من العملة الوطنية ٢٠٠% من قيمة حصته في راس مال الصندوق ويدخ تحت بند الشريحة الائتمانية العليا.

حيث يتشدد الصندوق في هذا و تقدم الدولة المعنية برنامجا تصحيحيا يبرر استخدام هذه التسهيلات

د- تلتزم الدولة العضو بسداد (بشراء) ما سبق أن سحبته من عملات أجنبية و ذلك مقابل حصولها على عملتها الوطنية و ذلك خلال فترة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات ، و تدفع الدولة على هذه المسحوبات عمولة قد تصل إلى ¾ % من المبالغ المسحوبة.

هـ- يشترط لاستخدام حقوق السحب العادية أن يكون الهدف من السحب علاج عجز مؤقت في ميزان المدفوعات (ليس للاستثمارات أو لتمويل عجز هيكلي من ميزان المدفوعات).

٢- تسهيلات التمويل التعويضي Compensatory Financing :

يمنح الصندوق هذا النوع من التسهيلات لمواجهة العجز الطارىء في ميزان المدفوعات و الناتج عن إنخفاض حصيلة الصادرات من المواد الأولية و استخدم عام ١٩٦٣.[٣٠]

٣- حقوق السحب الخاصة (SDR) :

تم التفكير في إصدار أصل نقدي جديد سنة ١٩٦٩ هو ح س خ و ذلك بأسلوبين :

الأسلوب الأول – عن طريق تحويل ما يملكه العضو من وحدات ح س خ بعملات قابلة للتحويل من أي عضو آخر في الصندوق سواء عن طريق الصندوق أو بالاتفاق مباشرة مع عضو آخر دون الرجوع للصندوق .

الأسلوب الثاني : عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق حيث يكون للدولة استخدام هذه الحقوق في إعادة شراء عملتها الوطنية أو تسديد التزامات أخرى في ذمة الدولة العضو .

ووحدات ح س خ ليست إلا دفترية يمسكها الصندوق للدول الأعضاء، و لا يمكن التعامل بها لغير الأغراض المصدرة لها. وقد تتحدد قيمة الوحدة من هذه الحقوق بحوالي ٠,٨٨٨٦٧ غ من الذهب و أوقية الذهب كانت تعادل في ذلك

---

[٣٠] ضياء مجيد، مرجع سابق ص٣٠٨.

الوقت ٣٥ دولار أمريكي.و قد تغيرت و تم تقييمها على أساس متوسط مرجح ل ١٦عملة من عملات الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية ١% (عام ١٩٧٤) .

و في بداية عام ١٩٨١ أعيد تقييم هذه الوحدات مرة أخرى على أساس المتوسط المرجح لسلة من العملات ل ٥ دول هي (الدولار الأمريكى ، الجنيه الاسترليني ، المارك الألمانى ، الفرنك الفرنسي ، الين الياباني) و يتحدد الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمسة بأهميتها النسبية في مجال التجارة الدولية (الصادرات ، و رصيد الدول الأعضاء من هذه العملات في الصندوق).

٤-التسهيلات البترولية : بسبب ارتفاع أسعار البترول في نهاية السبعينات ١٩٧٤ استحدث الصندوق هذه التسهيلات لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة هذا الارتفاع.

٥- التسهيلات الممتدة (االموسعة) Extended Facility

استحدث الصندوق في سبتمبر ١٩٧٤. تسهيلات جديدة أطلق عليها التسهيلات الممتدة لعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات ، و تلتزم الدولة باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية للنواحي المالية النقدية على أن يتم خلال فترة ما بين ٢ أو ثلاثة أعوام و تصل الفائدة إلى ٤% في السنة الأولى . و

تتزايد حتى تصل ٦,٥ % في الفترات التالية و تلتزم بسداد الاقتراض خلال فترة تتراوح ما بين ٤- إلى ٨ اعوام (ومنحت الجزائر هذا التسهيل : (٩٥ – ٩٨)

٦- تسهيلات صندوق الائتمان : وافق الصندوق على اقتراح لجنة التنمية بإنشاء صندوق إئتمان لمساعدة الدول الأعضاء ذات العجز في بداية ١٩٧٧ و تمنح الدول المعنية قروضا ميسرة بفائدة بسيطة تصل إلى ½ % و آجال استحقاق تصل إلى ٦ سنوات .

و تتكون موارد الصندوق من أرباح بيع ⅙ ما يمتلكه صندوق النقد الدولي من ذهب بالاضافة إلى حصيلة استثمارات الصندوق ، و قدم صندوق الائتمان قروضا بلغت ٣ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١) لعدد ٥٥ دولة .

٧- تسهيلات التمويل الاضافية : عام ١٩٧٩ تم تقديم هذه التسهيلات لتمويلات إضافية للدول الأعضاء على إصلاح الخلل الخارجي و الداخلي و يتم بموجب اتفاق مساعدة أو ترتيبات موسعة .

٨- تسهيلات التعديل الهيكلي :

أنشأ المجلس التنفيذي للصندوق تسهيل التعديل الهيكلي في مارس ١٩٨٦ بهدف تقديم العون المالي بشروط ميسرة للبلدان المؤهلة لهذا التعديل لإصلاح مسارها الاقتصادي و علاج الاختلالات و التشوهات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني ،

و قد قدم الصندوق .هذا النوع من التسهيلات بسعر فائدة ½ % سنويا و فترة سداد تتراوح بين ٥ الى ١٠ سنوات .[٣١]

و تقدم الدولة طلب قرض مع توضيح الحاجة إلى موارد إضافية لعلاج الاختلالات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات كما تبدي الدولة استعدادها لتنفيذ برنامج الإصلاح و يتم التشاور بشأنه مع مندوبي الصندوق و أهم الموضوعات التي تخضع للتفاوض بينهما هي :

١-السياسة المالية (تخفيض العجز من خلال خفض الإنفاق العام و زيادة الإيرادات (الضرائب)

٢-السياسة النقدية : (سياسة انكماشية للحد من الطلب الكلي ، و تخفيض الائتمان و التوسع النقدي ، رفع سعر الفائدة).

٣- سياسة سعر الصرف : أكثر واقعية بتخفيض قيمة العملة المحلية ، و تحرير التجارة)

٤ -وضع سياسات للحوافز (تحرير الأسعار).

---

[31] www.imf.org

الفصل الثانى

علاقة مصر مع صندوق النقد الدولى

وسيتناول الفصل الثانى علاقة مصر مع صندوق النقد الدولي ثم خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة المصرية لصندوق النقد ومشتملاتها و برنامج صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلات المجتمع المصري و مدي إستجابة السياسة الإقتصادية لبرنامج صندوق النقد الدولي ثم أخيرا مدي استجابة المجتمع المصري لبرنامج صندوق النقد الدولي وذلك من خلال أربعة مباحث :

المبحث الأول : خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة المصرية لصندوق النقد .

المبحث الثاني : برنامج صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلات المجتمع المصري .

المبحث الثالث : مدي إستجابة السياسة الإقتصادية لبرنامج صندوق النقد الدولي .

المبحث الرابع : مدي استجابة المجتمع المصري لبرنامج صندوق النقد الدولي .

المبحث الأول

خطابات النوايا التى قدمتها الحكومة المصرية لصندوق النقد

فى بيان صادر عن البنك المركزى، إنه قد تقرر انعقاد اجتماع المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى يوم الجمعة الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١٦ للنظر والموافقة على طلب جمهورية مصر العربية الحصول على "تسهيل الصندوق المُمدد" بمبلغ ١٢ مليار دولار أمريكى على ٣ سنوات وذلك دعماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل"، وأن الدفعة الأولى من الشريحة الأولى من القرض ستكون بقيمة ٢,٧٥ مليار دولار.

وقال وزير المالية فى الحكومة المصرية إن هذا الجزء سيصرف بمجرد موافقة الصندوق على القرض خلال ٤٨ ساعة.

وكشف وزير المالية عن إرسال الحكومة خطاب نوايا إلى الصندوق يتضمن حزمة الإصلاح الاقتصادى التى أجرتها الحكومة مؤخراً.

وقال إن الحكومة وقعت على بروتوكول مع صندوق النقد الدولى خلال اليومين الماضيين تلتزم فيه بسداد القرض.

وأزاحت الحكومة والبنك المركزى آخر عقبتين من طريق الاتفاق النهائى مع الصندوق يوم الخميس الماضى، عندما اتخذ المركزى خطوة تحرير سعر الجنيه

بينما قامت الحكومة بخفض الدعم الموجه للمواد البترولية لتقليص تأثير تحرير سعر الصرف على عجز الموازنة.

وقالت كريستين لاجارد المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولي، إنها ستوصى المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى بالموافقة على طلب إقراض مصر، واصفة البرنامج المصرى بالطموح. وأضافت فى بيان لها، أن دعم برنامج الإصلاح الاقتصادى من شأنه مساعدة مصر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلى وأن يصل الاقتصاد المصرى إلى كامل إمكانياته. وذكرت أنه على مدى الأشهر القليلة الماضية، قامت الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى طموح لوضع اقتصاد البلاد على مسار تحقيق النمو المستدام والغنى بفرص العمل. وقالت لاجارد، إن تحرير سعر الصرف واعتماد المرحلة الثانية من إصلاح دعم الطاقة بمثابة تدابير مهمة فى أجندة إصلاح الحكومة. وأضافت أن ترك سعر صرف ليتحدد وفق قوى السوق يدعم تحسين القدرة التنافسية لمصر خارجياً، ومواجهة نقص العملات الأجنبية، ودعم الصادرات والسياحة ويساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأوضحت أن تعديل أسعار الوقود سوف يسهم فى تخفيض العجز فى الموازنة ويزيد من الإيرادات العامة، التى تشتد الحاجة إليها لاستهداف البرامج الاجتماعية على الصحة، والتعليم، والاستثمارات لتعزيز النمو.

وذكرت أن المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى سيجتمع يوم الجمعة ١١ نوفمبر لمناقشة طلب مصر للحصول على المساعدة المالية بموجب اتفاق «تسهيل الصندوق المُمدد» على قرض بـ ١٢ مليار دولار.

وأعلنت مصر توصلها لاتفاق مبدئى مع صندوق النقد الدولى على الحصول على تسهيل ممدد من الصندوق فى أغسطس الماضى.

وتتلخص خطابات النوايا التى قدمتها الحكومة المصرية للصندوق فى التوافق مع الإجراءات التى طلبها صندوق النقد الدولى والمتمثلة فى إقرار ضريبة القيمة المضافة وتحرير سعر العملة وتأمين اتفاقيات تمويلية ثنائية لسد الفجوة التمويلية للحكومة خلال العام المالى الحالى . كما يتضمن خطاب من الحكومة بانها ستتبنى برنامجاً إصلاحياً يتطلب تمويلاً خارجياً بقيمة ٢١ مليار دولار خلال ٣ سنوات منها ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولى.

ويتضمن البرنامج طرح شركات حكومية فى البورصة والسيطرة على رواتب القطاع العام وطرح سندات فى الأسواق الدولية.

كما تشمل خطاب من البنك المركزى بتحرير سعر صرف الجنيه وتركه لمعدلات العرض والطلب فى خطوة طال انتظارها لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية .

ويعد تحرير العملة شرطاً أساسياً لحصول مصر على قرض طلبته من صندوق النقد الدولى وفقاً لما قاله الصندوق.

كذلك تشمل خطاب من الحكومة بخفض دعم المواد البترولية لتقليل آثار تحرير العملة على عجز الموازنة.

واتخذت الحكومة إجراءين يمثلان مطلبين أساسيين لصندوق النقد للموافقة على القرض وهما تحرير سعر صرف الجنيه ، وزيادة أسعار المواد البترولية.

وكان البنك المركزى قد قرر تحرير سعر صرف الجنيه وتركه إلى آليات العرض والطلب مع تفعيل آلية الإنتربنك التى تتيح للبنوك تجارة العملات فيما بينها وتمكنها من الاحتفاظ بما يكفى من السيولة لتلبية متطلبات تجار التجزئة .

واتخذ البنك المركزى قرارات أخرى لتدعيم عملية تحرير الجنيه ، والتقليل من آثارها السلبية ، تمثلت فى رفع سعر الفائدة المحلية ٣% دفعة واحدة بشكل استثنائى .

كما اتخذت الحكومة قرارات رفع أسعار المحروقات البترولية " لتر بنزين ٨٠ ارتفع من ١,٦ جنيه إلى ٢,٣٥ جنيه ولتر بنزين ٩٢ ارتفع من ٢,٦ جنيه إلى ٣,٥ جنيه وسعر لتر السولار ارتفع من ١,٨ جنيه إلى ٢,٣٥ جنيه، وسعر الغاز إلى ١٦٠ قرشاً للتر مقابل ١١٠، وتشمل الأسعار ضريبة القيمة المضافة " .

المبحث الثانى

برنامج صندوق النقد الدولى لعلاج مشكلات المجتمع المصري

يتضمن الصندوق نوعين من السياسات الاقتصادية : تلك التي تهتم بجانب الطلب بهدف تقليل التضخم والعجز الخارجي ، بينما تستهدف سياسات الإصلاح الهيكلي معالجة جانب العرض وكفاءة استخدام الموارد ، والتركيز على قطاعات مثل التجارة والمالية والصناعة [٣٢]

يقوم برامج التصحيح الاقتصادي في مصر على عدد من التوجهات والسياسات العامة أبرزها :

١- تقوية مركز ميزان المدفوعات هي الهدف الأساسي للبرنامج خلال فترة زمنية محددة ، إضافة إلى إتاحة الفرصة لسداد الموارد المالية والقروض التي منحها الصندوق للدولة المستفيدة وفقا لجدول استحقاق محدد .

٢- تصحيح ميزان المدفوعات ببنوده المختلفة من الحساب الجاري والعمليات الرأسمالية والتحركات النقدية ، وتصميم إستراتيجية التصحيح يتم بناء على أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، سواء كانت تعود إلى نقص مؤقت في السيولة الدولية أوبسبب تراكم الدين الخارجي أو إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الكلي.

---

[٣٢] كمال مجيد ، العولمة والديمقراطية ، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق دار الحكمة ، لندن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٣- تحليل الاقتصاد الكلي يتم من خلال تحديد العلاقة بين الدخل المحلي والحساب الجاري أي بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مجمل الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي.

٤- تحديد السياسات المالية والنقدية الكفيلة بالقضاء على اختلال ميزان المدفوعات، ويقصد بالسياسات المالية استخدام السلطات العامة لجمع إيرادات الحكومة من ضرائب وقروض ونفقات من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ، وبواسطتها يكافح التضخم والكساد والبطالة .

أما السياسات النقدية فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة كالبنك المركزي بهدف الرقابة على الاقتراض والتأثير عليه بتحديد مقداره ، وتكلفته وشروطه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، والحد من التقلبات الاقتصادية ، والإبقاء على المستويات الكلية من الإنفاق ، والتي تحقق أكبر قدر من العمالة بأقل قدر من ارتفاع الأسعار.

ويقوم برنامج صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلات المجتمع المصرى على الآليات التالية :

١ – تحرير الأسعار:

ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج ، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

٢ سياسة الخصخصة:

وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة ، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح ، وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.

٣ تحرير التجارة الخارجية:

فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية ، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع ، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم اتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

ومن هنا كان لا بد من اتخاذ سياسات للتقويم الهيكلي تقوم على إعطاء الأولوية لفتح المجال أمام تحركات رؤوس الأموال ، ولو تم على حساب التنمية. والمقصود هنا هو إطلاق الحرية الشاملة لتحركات الأموال مما يستلزم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الانكماشي [٣٣]، مثل:

- تخفيض الأجور والنفقات الاجتماعية
- تحرير الأسعار
- إلغاء دعم المواد الأساسية
- تخفيض سعر الصرف

[٣٣] العولمة و إدارة الاقتصادات الوطنية - وقائع الندوة المنعقدة في 18 و 19 نوفمبر 2000 .

المبحث الثالث

مدى استجابة السياسة الاقتصادية لبرنامج صندوق النقد الدولى

قال صندوق النقد الدولى إن البرنامج الذي وضعته السلطات المصرية ويدعمه اتفاق للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" سيعمل على معالجة جوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل. ويقوم البرنامج على أربع ركائز أساسية :

إجراء تعديل كبير في السياسات ، بما في ذلك (١) تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات؛ (٢) انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم؛ (٣) القيام بإجراءات للتقشف المالي تضمن وضع الدين العام على مسار مستدام ؛ وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الإنفاق على دعم السلع الغذائية والتحويلات النقدية؛ وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تدفع إلى تحقيق نمو احتوائي بمعدلات أعلى ، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء ؛ والحصول على تمويل خارجي جديد لسد الفجوة التمويلية

وفيما يلي عناصر البرنامج الرئيسي :

سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية وسياسة القطاع المالي

قام البنك المركزي المصري في الثالث من نوفمبر عام ألفين وستة عشر بتحرير نظام سعر الصرف واعتماد نظام صرف مرن . وسيؤدي الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن ، الذي يتحدد فيه سعر الصرف تبعا لقوى السوق ، إلى تحسين تنافسية مصر الخارجية ، ودعم الصادرات والسياحة ، وجذب الاستثمار الأجنبي. وسيسمح هذا للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية . وستركز السياسة النقدية على احتواء التضخم بتخفيضه إلى معدل في منتصف خانة الآحاد على المدى المتوسط [٣٤]. وسيتحقق هذا بالسيطرة على الائتمان المقدم للحكومة والبنوك وتعزيز قدرة البنك المركزي على التنبؤ بالسيولة وإدارتها وتحسين الشفافية والتواصل . ولدعم سلامة القطاع المصرفي وتشجيع المنافسة ، وسيراجع البنك المركزي نموجه الرقابي في ضوء أفضل الممارسات الدولية ، بما فيها مبادئ اتفاقية بازل الثالثة .

سياسة المالية العامة ، والحماية الاجتماعية وإدارة المالية العامة

ستكون ركيزة سياسة المالية العامة هي وضع الدين العام على مسار تنازلي واضح وإعادته إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. ومن المتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة البرنامج ، وهو ما يرجع في معظمه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس

---

[٣٤] عبد الوهاب العفوري ، العولمة والجات ، التحديات والفرص ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

النواب في أغسطس الماضي . وفي نفس الوقت ، سيتم تخفيض النفقات الأولية بنسبة ٣,٥% بسبب تخفيض الدعم واحتواء فاتورة الأجور. وكانت زيادة أسعار الوقود التي أعلنت في ٣ نوفمبر الجارية خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

ومن المقرر أن يتم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح. وفي هذا السياق، سيتم توجيه نسبة من الوفر المحقق في المالية العامة تبلغ حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية ، والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل ، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين ، بما في ذلك زيادة الوجبات المدرسية المجانية . والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعما مباشرا للأسر الفقيرة كبديل لدعم الطاقة غير الموجه بدقة إلى المستحقين .

يركز البرنامج أيضا على تعزيز إدارة المالية العامة (PMF) وشفافية المالية العامة. وتتضمن الإصلاحات المخططة في هذا المجال مراجعة الأداء التشغيلي للسلطات الاقتصادية بصفة منتظمة ؛ وتحسين الإشراف على الضمانات الصادرة عن الحكومة من خلال إعداد التقارير؛ ووضع خارطة طريق لإصلاحات معاشات التقاعد؛ وإعداد كشف ميزانية يوضح تطورات الاقتصاد والمالية العامة وتقديمه لمجلس النواب مع كل موازنة عامة .

الإصلاحات الهيكلية والنمو الاحتوائي

سيساعد البرنامج على معالجة التحديات المزمنة التي يمثلها النمو المنخفض والبطالة المرتفعة. وتتضمن الإجراءات المزمعة ترشيد إصدار التصاريح الصناعية لكل منشآت الأعمال، وإتاحة مزيد من فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس. وسيتم تشجيع برامج الوساطة في مجال توظيف العمالة وبرامج التدريب المتخصص للشباب. ولدعم مشاركة المرأة في سوق العمل، ستتم زيادة دور الحضانة العامة وتحسين أمان المواصلات العامة .

وقد استجابت السياسة الاقتصادية لبرنامج صندوق النقد الدولى كما يتضح بعاليه للصندوق إلا أنها لم تعالج قضايا اعتبرت جوهرية ومتعلقة مباشرة بالطرح النظري لقضايا الإصلاح الاقتصادي من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . فعلى سبيل المثال لاحظ الدكتور جلال أمين في تعليقه على ورقة باتريسيا الونسو– غامو ومحمد العريان، أن الورقة المعدّة لم تعالج العديد من القضايا التي يعتبرها أساسية ، وأوافقه عليها كمسألة الإجراءات المطلوبة لتخفيف العجز في الموازنة أو إلغاء الدعم للسلع الغذائية وتأثيرها على الفقراء ، علماً أن ذلك الدعم هو في الأساس لمصلحة الفقراء..

كما أن الورقة لم تعالج أيضاً تأثير رفع سعر صرف العملة الأجنبية على أسعار السلع الغذائية التي تستورد في معظمها والتي يتأثر بها بشكل مباشر الفقراء . إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تخسر مصدراً أساسياً من دخلها الريعي بسبب رفع سعر العملة الأجنبية أو تخفيض قيمة العملة الوطنية . إن الورقة المقدمة كانت انتقائية في معالجة القضايا وركزّت على الحجج التي تبرز عدم تعرض الفئات الفقيرة إلى سلبيات الإصلاحات الاقتصادية التي يروّج لها[٣٥]. كما ينتقد الصياغة الحذرة (Cautiously Worded) لتأثير الإصلاحات على الفقراء بحيث لا تأتي بشيء مفيد. فالقضية هي نظرية وسياسية في آنٍ واحدٍ. ويركز مروّجو الإصلاح الاقتصادي أن الإجراءات المطلوبة قد تأتي بالنمو الاقتصادي ، وذلك اهتمامهم الأساسي ، وأن النمو بحد ذاته لا يؤثر بحد ذاته على حياة الفقراء ، بل إن ما يؤثر بهم هو نمط النمو. إلا أن الاهتمام يجب أن يكون على إجراءات الإصلاح وليس على النمو الذي يشكل شرطاً ضرورياً ولكن غير كافٍ لتحسين حالة الفقراء .إن ذلك الاهتمام الليبرالي نوع من الذريعة التي تبرر نمط الإجراءات المسماة بـ" الإصلاحات" ، وإن أدّت في المدى القريب والمنظور إلى مشاكل اجتماعية ولكن بالمقابل على زعم الليبراليين فإن المستقبل على المدى الطويل سيكون أفضل بكثير مما هو عليه الآن.

---

[35] تعليق جلال أمين على ورقة باتريسيا الونسو-غامو ومحمد العريان، "Economic Reforms, Growth, Employment, and the Social Sectors in the Arab Economies", in ***The Social Effects of Economic Adjustments in ArabCountries***, p. 38 .

وينتقد الدكتور أمين ذلك النمط من التفكير لأن التركيز الخاطىء هو إما " نمو أو لا نمو". فالقضية ليست في ذلك الخيار الخاطئ . فعدم النمو يصيب الجميع بما فيهم الفقراء ، بينما المسألة تكمن في معدلات النمو المرتقبة . ويطرح سؤالاً مركزياً: ما المشكلة في نسبة نمو أقلّ أي أربعة أو خمسة بالمئة ومن دون "الإجراءات الإصلاحية"، بدلاً من نمو بنسبة ثمانية أو عشرة بالمئة ولكن مع الإجراءات الإصلاحية المدمّرة ؟ أما النقد الثاني فهو مدة " المدى القصير" التي ستتأثر به الفئات الفقيرة نتيجة الإصلاحات. فعمّا يتكلمون؟ فالنظرية الاقتصادية السائدة هي نظرية التدفق البطيء أو التقطير من القمة إلى القاعدة (Trickle Down Theory) تمّ ترويجها خلال ولايتيْ ريغان في الثمانينيات والمعروفة أيضاً بنظرية اقتصاديات العرض (Supply Side Economics) والتي سمّاها آنذاك جورج بوش الأب بأنها اقتصاديات الفودو، أي بمعنى أنها غامضة وتفتقر إلى المنطق أو القاعدة العلمية وترتكز على الغيبيات والسحر! فالتذرّع بأن الإجراءات ستأتي بنمو وبتحسين الأوضاع في "المدى البعيد" (وهو غير محددٍ زمنياً) غير مقبول. فالمقولة الشهيرة لكينز معبّرة للغاية: " في المدى البعيد سنكون جميعاً من الأموات".

المبحث الرابع

مدى استجابة المجتمع المصرى لبرنامج صندوق النقد الدولى

انعقد بالقاهرة اللقاء التشاورى بين كل من ممثلى الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة ، ومؤتمر عمال مصر الديمقراطى ، وبعثة صندوق النقد الدولى بحضور عدد من المستشارين الاقتصاديين وممثلى الاتحاد الدولى للنقابات ومنظمات المجتمع المدنى الدولية والمصرية .. حيث تناول اللقاء اتفاق الاستعداد الائتمانى الجارى مناقشته بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى

وقد قدم ممثل بعثة الصندوق عرضاً عاماً لآليات عمل الصندوق فى الرقابة والإقراض والتعاون الاقتصادى ودوره النشط فى مصر وإشكاليات الوضع الراهن فى مصر على الأخص فما يتعلق بحالة عدم اليقين المرتفعة والتى ترتبط بارتفاع معدلات البطالة والاختلالات الهيكلية وعجز ميزان المدفوعات وتمويله عن طريق السحب من الاحتياطيات والتدفقات الاستثنائية .. مؤكداً حرص الصندوق على إعادة بناء الاقتصاد على النحو الذى يؤدى إلى توليد وظائف جديدة وتقليص المصاعب الحالية والتعامل مع العجز فى ميزان المدفوعات لتعزيز الثقة وخفض احتمالات التعرض للمخاطر.. فيما أعرب ممثلو النقابات المستقلة عن ترحيبهم بتوجه بعثة صندوق النقد الدولى إلى لقاء النقابات والمنظمات غير الحكومية والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة – وهى الخطوة التى لم تتخذها الحكومة

المصرية ذاتها !!- غير أنهم أكدوا قلقهم من اتفاق الاستعداد للائتمان الجارى التفاوض بشأنه ، مبدين ما يلى من الملاحظات :

أولاً : إن المباحثات الدائرة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى بشأن القرض الجارى تناوله تفتقد إلى الشفافية التى كانت ولم تزل مطلباً هاماً للشعب المصرى حيث تجرى هذه المباحثات بعيداً عن الضوء ، وتتكتم الحكومة تفاصيلها وتمتنع عن الحوار بشأنها مع المنظمات والهيئات غير الحكومية والقوى والأحزاب السياسية مما يلقى ظلالاً من الشك حول شروط القرض ، ويستدعى إلى الأذهان تراثاً أليماً من الفساد والتردى الإدارى الذى ما زال الشعب المصرى يدفع فاتورته الباهظة حتى الآن.

ثانياً : إن توظيف القرض- كما هو شبه معلن- فى سد عجز الموازنة دون استثماره فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يتناقض مع القواعد العامة للتعاون الاقتصادى التى يفترض قيام الصندوق عليها، ويعنى- فى واقع الحال- استمرار الأزمة الاقتصادية المصرية مع ترحيل العجز وتحميل الحكومات القادمة أعباءه .

ولا يقدح فى ذلك مداخلة بعثة الصندوق فيما تضمنته من استهداف الاتفاق مع الحكومة المصرية تقديم المساعدة لبرنامج كلى لمعالجة الاختلالات ، وزيادة الثقة فى السياسات الاقتصادية الكلية.. حيث تشير الشواهد والمؤشرات إلى انصراف جل الاهتمام إلى معالجة عجز الموازنة دون الإعلان عن خطة

اقتصادية تنموية واضحة تتخذ فى سياقه "التدابير الهيكلية أو الكمية"، وتتجه صوبها "الوتيرة التدريجية المقترحة".

ثالثاً : إن الحلول التى يجرى تداولها للتعامل مع عجز الموازنة لا تبعث على التفاؤل، بل أنها على العكس تثير القلق على الأخص فيما يتعلق بإعادة هيكلة دعم الطاقة، وتعويم سعر صرف الجنيه المصرى وذلك للأسباب الآتية:

١. إن المجتمع المصرى- فى أوضاعه الحالية- لا يمكنه احتمال الآثار السلبية الحادة لارتفاع أسعار الوقود على مستويات المعيشة الراهنة للغالبية العظمى من الشعب المصرى..
٢. إن التوصية بإعادة هيكلة دعم الطاقة دون تقديم أو اقتراح تدابير وآليات واضحة تكفل تعويض ذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة عن ارتفاع أسعار الوقود تبدو وتظل فى واقع الحال مجرد توصية بإلغاء دعم الوقود لتوفير النفقات الحكومية الجارية دون إيلاء الاهتمام الكافى لنتائجها الاجتماعية الكارثية.

إننا نؤكد فى هذا الصدد رفضنا الكامل لأية صورة من صور إلغاء الدعم على الطاقة أو الوقود فى ظل الأوضاع الحالية باستثناء الدعم الذى تحصل عليه المنشآت والمصانع التى تعمل فى الصناعات كثيفة الطاقة.

٣. إن التعلل بافتقاد نظم الدعم القائمة إلى الفاعلية والعدالة وعدم وصول قسم كبير منه إلى مستحقيه لا يكفى، ولا يصلح سنداً لتكرار تجارب سابقة

فشلت جميعها فى إعادة هيكلة الدعم بما يكفل حماية ذوى الدخول المحدودة أو تعويضهم عن ارتفاع أسعار الوقود [نيجيريا، بوليفيا، ومؤخراً الأردن].

٤. إن تعويم سعر صرف الجنيه المصرى من شأنه إطلاق موجة تضخمية كبيرة – على الأخص– فى ظل تصاعد الطلب على الدولار والعملات الأجنبية لتلبية أغراض تحويل وتهريب الأموال– التى شهد العام الماضى معدلات غير مسبوقة منها– والأنشطة التجارية غير المشروعة التى تنامت مع تراخى يد الدولة..

إن العاملين بأجر– ضحايا التضخم من ذوى الدخول الثابتة والمنخفضة– لم يعد بوسعهم احتمال موجاته– مجدداً– على أى نحو!!.

رابعاً : إن الإصلاح الاقتصادى الذى يمكن له أن يتمتع بالمصداقية ، والفاعلية ، والقبول الواسع.. هو الإصلاح الذى يرتبط بالعدالة الاجتماعية..

كما أن آليات تحقيق العدالة بما يكفل حداً أدنى من التوازن والاستقرار المجتمعى ليست اكتشافاً أو سراً خافياً على أحد.. حيث تبدأ هذه الآليات بإعادة هيكلة الأجور، استناداً إلى حدٍ أدنى عادل ومنطقى تتدرج انطلاقاً منه ، وحدٍ أقصى لا يزيد على عشرة أضعاف أو خمسة عشر ضعفاً على الأكثر من هذا الحد الأدنى.

خامساً: أن تخفيض رواتب الإدارة العليا والمستشارين فى الجهاز الإدارى للدولة- بما تتضمنه من المكافآت والبدلات والامتيازات، والتى تتجاوز فى بعض القطاعات المليون جنيه شهرياً والالتزام بمبدأ وحدة الموازنة دون فوضى الصناديق الخاصة ، واستقلال بعض الهيئات العامة بمواردها.. هى جميعها سبل هامة أقرب وأوضح لخفض النفقات الحكومية بدلاً من الاعتداء على حقوق العمال الطبقات الأقل دخلاً وحصتها المحدودة فى الناتج القومى.

وفى جميع الأحوال.. لا ينبغى أن تؤدى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام إلى خفض الإنفاق على الخدمات.. حيث يتعين التذكير بما انتهى إليه برنامج الاتفاق مع الصندوق فى مطلع التسعينات من خفض الإنفاق على الخدمات على الأخص الصحة والتعليم، وما أدى إليه عملياً من حرمان ملايين المصريين من حقهم فى الرعاية الصحية فضلاً عن انهيار نظام التعليم فى مصر.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعدلات الحالية للإنفاق على الصحة والتعليم فى مصر تتوجب زيادتها إلى ثلاثة أضعافها على الأقل لتقترب من المعدلات العالمية والحدود الإنسانية.

سادساً : إننا إذ نؤكد على قصور نظام التأمين والضمان الاجتماعى فى مصر والحاجة الملحة إلى إصلاحه إصلاحاً حقيقياً لكى تشمل مظلته ملايين المصريين المهمشين خارجه دون التمتع بأدنى قدر من الحماية الاجتماعية ..

لا نرى فى التوجهات الحكومية ما يشير إلى برنامج واضح المعالم لمراجعة المنحى الذى آل إليه هذا النظام..

إن أموال التأمينات التى تراكمت وباتت تشكل قسماً لا يستهان به من الدين المحلى ليست سوى حقوق المصريين المؤمن عليهم مسددى الاشتراكات التأمينية وأصحاب الحق فى التمتع بفوائضها..

تراكمت الفوائض- رغم ضعف الفائدة المحتسبة عليها- بينما تحصل الغالبية العظمى من مستحقى المعاشات والمستحقات التأمينية على معاشات لا تكفى حد الكفاف.. بينما بات القسم الأعظم من القوى العاملة فى القطاع الخاص والقطاعات غير الرسمية خارج المظلة التأمينية ، وبينما أصبح تحصيل الاشتراكات التأمينية فى الكثير من الأحوال أشبه بجباية الضرائب.. فى قطاعات العمالة غير المنتظمة اشتراكات يجرى تحصيلها عن عمالة افتراضية غير مؤمن عليهم وغير مستفيدين فعليين. وفى القطاع الخاص الرسمى بل والكثير من القطاعات الحكومية أجور تأمينية هزلية تحتسب الاشتراكات التأمينية وفقا لها ليحصل العامل عند استحقاقه المعاش أو أجر أيام المرض على مستحقات تأمينية لا تكفى قوته الضرورى. والمحصلة النهائية ملايين المصريين لا يجدون مورداً للرزق، أو يعيشون تحت خط الفقر.

سابعاً: إن التغافل عن معالجة اختلال النظام الضرائبى المصرى، والتقاعس- المعروف للجميع- عن اقتضاء بعض أنواع الضرائب المتعارف عليها- مثل

ضريبة الأرباح الرأسمالية، وضريبة الأملاك.. فضلاً عن نظام الضريبة على الدخل الذى يجرى تعديله منذ عامين بصورة تدريجية- شبه هزلية- فيما يتعلق بزيادة حد الإعفاء الضريبى والضرائب التصاعدية-.. إنما تبدو جميعها أموراً مثيرة للدهشة فى دولة تبحث عن تدفقات استثنائية لمعالجة عجز الموازنة!!

إن هذا التراخى فى شأن الضرائب المباشرة على الأرباح الرأسمالية ودخول الفئات والشرائح الأعلى فى السلم الاجتماعى يقابله ميل واضح إلى جباية الضرائب غير المباشرة على المبيعات والقيمة المضافة بل وما يشابهها أيضاً من زيادة أسعار الكهرباء، وتحصيل رسوم النظافة على فواتيرها إلى غير ذلك.. فيما يعكس انحيازاً سياسياً واضحاً لغير العمال وذوى الدخول المنخفضة.

إننا لذلك- نؤكد رفضنا لفرض أى نوع جديد من الضرائب غير المباشرة التى تثقل كاهل العمال وذوى الدخول المنخفضة- وعلى الأخص- إصدار قانون لضريبة القيمة المضافة، أو تعديل قانون الضريبة على المبيعات وإلغاء إعفاء بعض السلع الضرورية من هذه الضريبة

ثامناً : إننا إذ نؤكد على الأهمية القصوى لخلق وتوفير فرص العمل التى تحتاج مصر- وفقاً لصندوق النقد الدولى- إلى خلق ٧٥٠٠٠٠ فرصة عمل سنوياً- إنما نشدد على تحفظنا بشأن تكرار ما تضمنه برنامج الصندوق فى

تسعينات القرن الماضى فى هذا الصدد، والدعوة مجدداً إلى استئناف الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن الخبرة الأليمة لتطبيق هذا البرنامج التى كان الصندوق نفسه قد أقر بها لم تزل حاضرة على الأرض المصرية.. حيث تم بيع الأصول المصرية بأبخس الأثمان فى ظل فساد حكومى كان قد بلغ ذروته ، وتبددت حصيلة البيع دون أدنى أثر لها فى الإصلاح ، بينما انصرفت الكثير من رؤوس الأموال الواردة إلى شراء الأصول بدلاً من الاستثمار فى صناعات جديدة وتوليد فرص جديدة للعمل.. ولم تحظَ الصناعات كثيفة العمال بالاهتمام الذى توجه – عوضاً عن ذلك– إلى الصناعات كثيفة الطاقة للاستفادة من دعم الطاقة [الأسمنت على سبيل المثال].. فيما عمد بعض الملاك الجدد من مشترى المنشآت الصناعية المقامة على مساحات واسعة من الأرض إلى تغيير النشاط أو إضافة النشاط فى سوق العقارات على الأخص إلى أنشطتهم لينتهى الأمر إلى تصفية الصناعة من أجل بيع الأصول العقارية [حليج الأقطان على سبيل المثال].

إننا إذ نؤكد على الأهمية القصوى للاستثمار فى الصناعات كثيفة العمالة مثل الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية.. نشدد على أن العمال المصريين لا ينبغى أن يكونوا ولن يكونوا ميزة نسبية لجذب الاستثمارات بتخفيض الأجور أو تشديد شروط العمل، وإنما عمالة ماهرة مدربة تدريباً جيداً وقادرة على الاستجابة

لمتطلبات سوق العمل.. وهو ما ينبغى أن يتصدى له برنامج فعال للتدريب والتوظيف.

كما نؤكد على حق العمال والشباب المصريين فى الحصول على تعويض البطالة وفق نظام رشيد غير هزلى لا يربط التعويض بسبق العمل، وتحتسب قيمته على أسس واقعية، ويتمكن المتعطل من اقتضائه طوال فترة تعطله ولحين توفير فرصة عمل مناسبة له تتوافق مع تخصصه، وكفاءته، وتدريبه.

تاسعاً : إن التركيز على تحرير الأسواق فى مواجهة ما يعرفه الصندوق "بالسلوكيات غير التنافسية والروتين الحكومى".. لا ينبغى أن يؤدى- رغم خطورة الممارسات الاحتكارية والفساد الحكومى" إلى إطلاق آليات السوق دون أدنى تدخل لتفترس الفئات الأضعف والفئات المهمشة- على الأخص- فى ظل الاستهلاك الترفى الذى يتناقض بصورة فظة مع مستويات الفقر اللا إنسانى التى يُدفع إليها الكثير من المصريين.

كما تنبغى ملاحظة أن الانتعاش الاقتصادى وتوسيع السوق إنما تفترض تحسين الأوضاع المعيشية للملايين الذين يعجزون الآن عن التعاطى مع السوق، واقتضاء حاجاتهم المعيشية الأساسية.

إن النقابيين والعمال المصريين- فضلاً عن الملاحظات السابقة- لا يمكنهم الثقة فى المفاوضات الجارية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى بشأن الاتفاق المتعلق بهذا الاستعداد الائتمانى للأسباب التالية:

- أن استمرار عدم الشفافية من جانب الحكومة المصرية فى شأن المفاوضات الجارية وبرنامج الحكومة المفترض تقديمه (خطاب النوايا) ووثائق البرنامج..والإجراءات المسبقة الواجب اتخاذها (التدابير التى يتم الاتفاق على القيام بها.. يضاعف من التحفظ على إتمام هذا الاتفاق- على الأخص مع عدم وجود آليات رقابية مستقلة تراقب أداء الحكومة فى استخدام القرض- بالإضافة إلى عدم وضوح آليات الرقابة الخاصة بالصندوق.
- إن المنظومة الاقتصادية والإدارية القائمة التى لا يخفى فسادها على أحد، والتى ربما كان إصلاحها كفيلاً بتدبير الموارد الكافية لسد عجز الموازنة.. سوف يؤدى عدم إصلاحها إلى الاستمرار فى تبديد الموارد والتهام القرض.
- إن استمرار غياب الآليات الفاعلة للحوار الاجتماعى والمفاوضة الاجتماعية التى تكفل للأطراف الاجتماعية تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها والتفاوض بشأنها يفقد الحكومة القائمة أيا ما كانت رشادها ويغلق الطريق أمام الإصلاحات الجدية والسياسات الاقتصادية المتوازنة والمناسبة التى يمكن لها أن تتمتع بالمصداقية والقبول الواسع..
- وإذا كانت آليات الحوار والمفاوضة الاجتماعيين لا يمكن تطويرها دون حق الأطراف الاجتماعية فى تنظيم نفسها بحرية استقلالاً عن الحكومة..

فإن توجه الحكومة الجديدة ومسلكها يؤدى عملياً إلى تعطيل هذه الآليات، وقطع الطريق على إمكانيات الحوار الاجتماعى.

- إن امتناع الحكومة المصرية الحالية عن إلغاء القيود القانونية على حق العمال المصريين فى تنظيم نقاباتهم المستقلة بحرية- بل وتصديقها على تعديل قانون النقابات الحالى (قانون نظام مبارك) بدلاً من إصدار قانون الحريات النقابية، فضلاً عن معاقبة العشرات من النقابيين بفصلهم من عملهم، وإحالة البعض منهم إلى المحاكمة- فيما يكشف عنه من انحياز واضح ضد الحريات النقابية، يضاعف من التحفظات على الاتفاق الذى تبرمه هذه الحكومة وبرنامجها المقدم فى شأنه مما يجعل القبول به أمراً غير ممكن.

وهناك عدد من البدائل التي يمكن أن تعتمد عليها مصر للاستغناء عن قرض صندوق النقد الدولي وتنمية وتطوير موارد وإيرادات محلية أكبر كثيرا من قرض الصندوق وذات طابع متجدد. ويمكن تركيزها على النحو التالي:-

أ- إصلاح نظام الدعم بإزالة كل الدعم المقدم للأثرياء والمنتجعات السياحية والرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية التي تبيع إنتاجها بأعلى من الأسعار العالمية في صناعات الأسمنت والأسمدة والحديد والسيراميك والألومنيوم، وتحويل المخابز وقمائن الطوب وسيارات النقل والميكروباص للعمل بالغاز، تغيير قانون إدارة الثروة المعدنية ورسوم استغلالها التي تقترب من

الصفر وهي على سبيل المثال قرشين على طن الطفلة أو الحجر الجيري، و ٢٠ قرش على طن الجرانيت، وتلك الرسوم تم وضعها عام ١٩٥٦ على أساس أن الدولة هي التي تحتكر استغلالها، ثم دخل القطاع الخاص واستمرت تلك الرسوم المتدنية مما يشكل نهبا للموارد الطبيعية العامة. ويمكن لأي قانون جديد يرفع رسوم استغلال الثروة المعدنية والمحجرية لمستويات اقتصادية، أن يضيف لمصر نحو ٢٥ مليار جنيه دفعة واحدة، حسب تقديرات الهيئة العامة للثروة المعدنية.

ب- إصلاح أسعار فائدة إقراض الحكومة على أذون وسندات الخزانة، وإجراء تسوية للفوائد القديمة المتراكمة بحيث لا يزيد سعر الفائدة بأكثر من نقطتين مئويتين عن سعر الفائدة الذي يُعطي لأصحاب الودائع في الجهاز المصرفي. وهذا الإجراء سيخفف كثيرا من المدفوعات العملاقة على الديون الداخلية المتراكمة.

ت- إجراء تغيير حقيقي وجوهري في نظام الضرائب نحو نظام متعدد الشرائح وتصاعدي، وفرض ضرائب على المكاسب الرأسمالية في البورصة والتداول العقاري. والحصيلة المتجددة سنويا لهذا التغيير لنظام الضرائب يمكن أن تتجاوز في عام واحد قيمة القرض الذي يتم التفاوض عليه مع صندوق النقد الدولي.

ث-إجراء تغييرات حاسمة لأسعار تصدير الغاز المصري لكل من تركيا وأسبانيا والأردن، بحيث تتساوى مع الأسعار العالمية وتتغير تبعا لها، على أساس أن العقود الفاسدة التي تقدم الغاز المصري لتلك الدول بأسعار بالغة التدني وثابتة، هي عقود فاسدة أبرمها نظام فاسد لم يكن يعبر عن مصالح الشعب المصري. وهذا الإجراء له سابقة دولية حديثة، هي إلغاء الولايات المتحدة بعد احتلالها الإجرامي للعراق لكل العقود النفطية التي أبرمها الرئيس العراقي السابق صدام حسين بدعوى أنه لم يكن يمثل الشعب العراقي. ولو حدث هذا التغيير لأسعار تصدير الغاز فإن مصر يمكن أن تضيف ما يقرب من ١٥ مليار جنيه كإيرادات عامة إضافية سنويا.

ج- فرض ضريبة ثروة ناضبة على كل الشركات المصرية والأجنبية التي تعمل في قطاع النفط والغاز لاسترداد حقوق الشعب منها، لأن غالبية عقود المشاركة في الإنتاج أبرمت عندما كان سعر النفط حوالي ١٧ دولار للبرميل في تسعينيات القرن الماضي، وما زالت كما هي بعد أن تجاوز سعر البرميل ١٠٠ دولار، ولابد من استرداد حق مصر من هذه الزيادة من خلال هذه الضريبة على غرار ما فعلته دول أخرى مثل الجزائر.

ح- إنهاء فوضى "المستشارين" ومن تجاوزوا سن المعاش لتوفير مخصصاتهم التي تبلغ قرابة سدس مخصصات الأجور وما في حكمها، وهو ما سيوفر

هذه الكمية الضخمة من الأموال التي كانت تذهب بشكل غير عادل لفئة محدودة من القيادات العليا التي يتم إبقائها غالبا لأسباب تتعلق بالمحسوبية، بحيث يمكن استخدامها في إصلاح نظام الأجور عموماً، مع تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة.

خ- الجدية في تحصيل الضرائب من كبار الرأسماليين وشركاتهم، حيث أن هناك ٦٣ مليار جنيه من المتأخرات الضريبية المستحقة على كبار العملاء، ويصل الرقم إلى ١٢٦ مليار جنيه لكل المتهربين من الضرائب. وإذا تم ذلك فإنه سيضيف إيرادات مهمة للموازنة العامة للدولة تغنيها عن الاقتراض من الصندوق أو غيره.

إعادة النظر في دعم الصادرات ، نظرا لما تكشف من سوء إدارة وفساد خلال السنوات الماضية ، وتوجيه مخصصاته لدعم الصحة والتعليم وإصلاح نظام الأجور، أو تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة للاستغناء عن الاقتراض من الخارج.

الفصل الثالث

تأثير تنفيذ سياسات وشروط الصندوق مع مصر اقتصاديا

وسيتناول الفصل الثالث تأثير تنفيذ سياسات وشروط صندوق النقد الدولي على مصر اقتصاديا عن طريق بيان أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل العجز التجاري ثم أثره على معدل الاستثمار ومعدل السياحة ومعدل التنمية المستدامة وأخيرا أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على البطالة وذلك من خلال خمسة مباحث :

المبحث الأول : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل العجز التجاري .

المبحث الثاني : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل الاستثمار.

المبحث الثالث : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل السياحة .

المبحث الرابع : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل التنمية المستدامة .

المبحث الخامس : أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على معدل التنمية والقضاء على البطالة .

المبحث الأول

أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولى على معدل العجز التجارى

من المعروف أن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا وباستمرار لأن أي عملية تؤثر على جانبين: أحدهما دائن والآخر مدين وبالتالي فإن ميزان المدفوعات سيتوازن محاسبيا وقد يكون هناك عجز في الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات كالحساب الجاري أو حساب رأس المال.[٣٦]

وقد تكون صادرات الدولة من السلع والخدمات أقل من وارداتها عن السلع والخدمات وبالتالي يكون هناك عجز في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات، فإذا تم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري، فإن هذا يؤدي إلى توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى أربعة حسابات رئيسية :

١- الحساب الجاري:

ويشمل تجارة الدولة من السلع والخدمات بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية بدون مقابل ويحسب كما يلي :

الحساب الجاري = صادرات الدولة من السلع والخدمات ناقصا واردات الدولة من السلع والخدمات يضاف له التحويلات الداخلة بدون مقابل ويطرح منه

يوسف احمد البطريق، السياسيات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية ص:36159

التحويلات الخارجية بدون مقابل.

وعليه فالحساب الجاري = صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل، فإذا كانت واردات الدولة من السلع والخدمات أكبر من صادرات الدولة من السلع والخدمات فإن هذا يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري أو ميزان السلع والخدمات.

٢- الميزان الأساسي: ويضم الحساب الجاري بالإضافة إلى تدفقات رأس المال طويل الأجل.

٣- ميزان حساب رأس المال: ويشمل ممتلكات القطاع الخاص الأجنبي من الممتلكات والأصول المحلية، ناقصا ممتلكات القطاع الخاص المحلي من الأصول الأجنبية قصيرة الاجل .

٤- ميزان التسويات الرسمية: ويتكون من الفرق بين التغير في ممتلكات القطاع الأجنبي الرسمي من الأصول المالية المحلية ، والتغير في ممتلكات القطاع المحلي الرسمي من الأصول المالية الأجنبية .

ويمكن أن نستنتج أن : ميزان التسويات الرسمية = الميزان الأساسي + ميزان رأس المال

القيد في ميزان المدفوعات

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن أي عملية تجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات.

إن قيام الدولة باستيراد القمح من أمريكا سيؤثر على جانبين في ميزان

المدفوعات وهما: ميزان السلع ويكون مدينا وحساب الاحتياطات ويكون دائنا بقيمة الصفقة، ويكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية المحاسبة وبشكل دائم.

كباقي المستندات المحاسبية فإن هيكل ميزان المدفوعات يجيب على العديد من الأعراف والاتفاقات ، وسنأخذ موازين المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن أسلوبين :

١- أسلوب الميزانية السنوية.

٢- أسلوب الدائن والمدين.

١- مبادئ القيد في ميزان المدفوعات باعتباره بمثابة ميزانية سنوية :

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول والخصوم ، وبالتالي فإن القيود يجب أن تُدرج ضمن الأصول والخصوم ، ولما كانت العمليات أو الصفقات الدولية تسدد من حيث المبدأ وغالبا بالعملات الصعبة (لأن جزءا من التجارة الدولية يحصل على شكل مقايضة)، فإن خروج أو دخول هذه العملات أصبح هو المعيار الأساسي في عملية قيدها، فكل عملية ينتج عنها دخول للعملات الأجنبية تسجل في الأصول ، وبالمقابل كل عملية ترتب خروجا للعملات التي تدون في جانب الخصوم .

ومن اجل التمييز بين الأصول والخصوم يستند إلى معيار أساسي هو عرض أو طلب النقد الأجنبي.

فإذا كان نقد بلد ما مطلوبا في سوق الصرف لتسديد عملية معينة فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان المدفوعات .

وإذا كان نقد بلد ما معروضا في سوق الصرف فإن قيمة هذه العملية تقيد في خصوم ذلك الميزان.

وينطبق معيار عرض وطلب العملة الأجنبية على كافة عمليات السلع والخدمات وعائد رأس المال .

أما بشان رأس المال ، فإن البلد المصدر لرأس المال (أي البلد الدائن) يدون قيمة رأسماله المصدر في الخصوم في ميزان مدفوعاته ، أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيد قيمة العملة في الأصول.

وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات والأموال التي يرسلها المهاجرون ، يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات هو مضطر لأن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته ، وهذا يعني أنه يجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة ، استنادا لذلك يقيد البلد المانح قيمة العملية في الخصوم ، أما البلد الممنوح فيقيد قيمة العملية في الأصول .[٣٧]

كذلك بالنسبة لرؤوس الأموال غير النقدية الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء ، يجب أن تطبق نفس القاعدة المشار إليها.

---

٣٧ عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر ١٩٩٩ ص: ٢١٥.

كخلاصة: كل العمليات التي جرى عرضها لغاية الآن هي واقعة " فوق الخط" الذي يقسم ميزان المدفوعات ، أمّا حركات رؤوس الأموال النقدية فهي تقع "تحت الخط" المذكور، العمليات الواقعة فوق الخط تعرف بالعمليات الاقتصادية ، أما العمليات الواقعة تحت الخط فتعرف بالعمليات النقدية.

وبذلك يصبح ميزان المدفوعات متوازنا بحكم الضرورة ، أي أن مجموع الأصول = مجموع الخصوم فالذي يظهر حالة العجز او الفائض هو في الواقع ميزان العمليات الاقتصادية ،

(الحساب الجاري) حيث يتقرر على أساسه ما إذا كان البلد دائنا أو مدينا للخارج، هذا الرصيد يسوى على أثر تدخل السلطات النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض أو على العكس تقدم هذه السلطات على الاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل تلك الغاية.

المبحث الثانى

أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولى على معدل الاستثمارات الاجنبية

تطور إجمالى الديون الخارجية فى مصر :

لجأت مصر للاقتراض الخارجى لسد فجوة الموارد المحلية وتمويل الاستثمارات حيث تعجز نسبة الادخار المحلى عن تمويل معدل الاستثمار لتحقيق معدلات النمو المرغوبة . وتعد طبيعة استخدامات القروض الخارجية أحد أسباب تفاقم مشكلة المديونية المحلية ، حيث تم توجيه نسبة من القروض لتمويل العجز فى الميزانيات الحكومية وكذلك لتمويل برامج استيراد السلع الاستهلاكية وبخاصة المواد الغذائية ، كما تم توجيه جزء آخر من هذه القروض لتمويل مشروعات إنتاجية لم تغط عائداتها تكاليف الاقتراض . وبالتالى فقد أضافت القروض فى هذه الحالة عبئا إضافيا على الاقتصاد المصرى وأدّى الى تراكمها[٣٨].ويوضح الشكل التالى تطور الدين الخارجى لمصر .

ويتضح من الشكل انخفاض قيمة الديون لتصل الى نحو ٢٨,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ مقابل ٣١,٠٤ مليار دولار عام ٩٦/٩٥ .ويلاحظ أن هذه القيمة وصلت الى نحو ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠ .ويلاحظ ان نسبة الدين

---

[٣٨] قطاع الدراسات التنموية،المرجع السابق ، ص ٣٢-٣٣.

الخارجي الى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت من نحو ٤٥,٩% عام ٩٦/٩٥ لتصل الى ٢٨,٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك حيث وصلت الى ٣٢,٦%، ٣٥,٧ % خلال عامى ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٢٠٠٣/٢٠٠٢ على الترتيب . ويمكن تعليل ذلك بانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار فى العاميين الاخيرين.[٣٩]

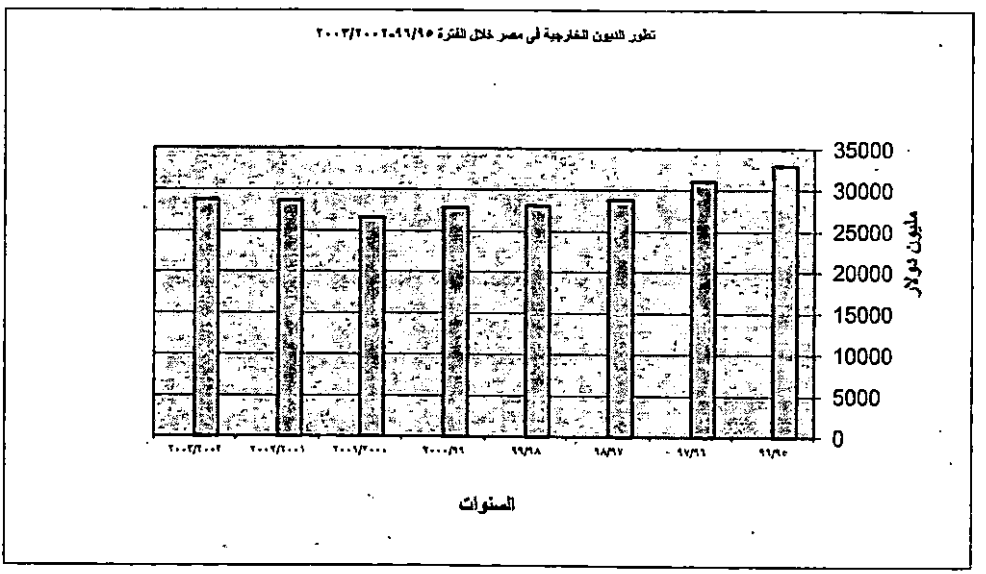

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر:

المقصود بالاستثمار الأجنبى المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو

[٣٩] اعتمد الباحث على موقع صندوق النقد الدولى http://www.imf.org/external/arabic

إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل الربح المحرك الرئيسى لهذا الاستثمار.٤٠ وتعتبر الشركات متعددة الجنسية بمثابة القاطرة التى تجر وراءها الاستثمار الأجنبى المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة ، حيث تعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه الاستثمار الذى يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبى أو الشركة الأم فى فرع أجنبى قائم فى دولة مضيفة غير تلك التى ينتميان الى جنسيتها.٤١ ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبى المباشر هو ملكية حصة فى رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق ١٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الجنبى المباشر ملكية حصة فى رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.٤٢

---

٤٠ امينه زكى شبانه،"دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق"،المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين :تمويل التنمية فى ظل اقتصاديات السوق ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،٧-٩ ابريل ١٩٩٤ ،ص ٢ .

٤١ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية،سلسلة الخلاصات المركزة،السنة الثانية،اصدار ٩٩/١ ،الكويت،ص ٢.

٤٢ مصطفى بابكر،تطوير الاستثمار الجنبى المباشر ،برنامج اعده المعهد العربى للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤ ،ص ص ٢-٣.

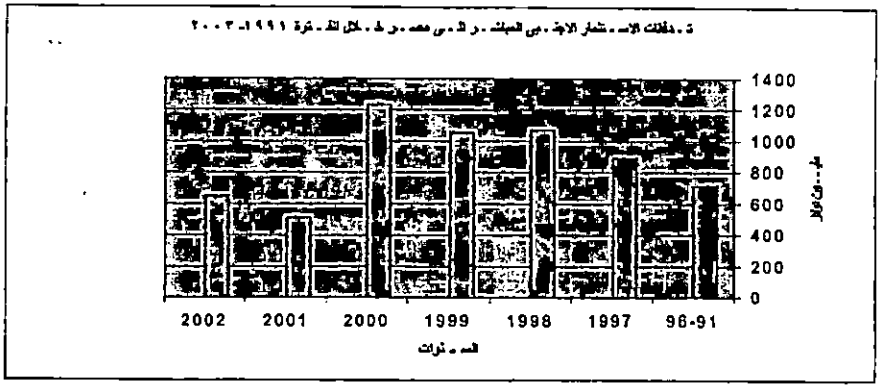

ويوضح الشكل السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى مصر قد ارتفعت من ٧١٤ مليون دولار خلال الفترة (٩١-٩٦) الى ١,١ مليار دولار عام ٩٩ ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل الى ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ بمتوسط معدل انخفاض سنوى بلغ نحو ١٥,٣% خلال الفترة (٩٩-٢٠٠٢).[٤٣]

وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبى للخارج من مصر يوضح الشكل التالى أنها ارتفعت من ٣٢ مليون دولار كمتوسط سنوى للفترة (٩١-٩٦) الى حوالى ١٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٧ وهو

أعلى مستوى لها خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٢)، إلا أنها أخذت فى الانخفاض بعد ذلك لتصل إلى ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، ثم ارتفعت لتصل الى ٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

[٤٣] اعتمد الباحث على موقع صندوق النقد الدولى http://www.imf.org/external/arabic

يتضح من مقارنة تطور الديون الخارجية بتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية لنفس الفترة انخفاض انسياب الاستثمارات الأجنبية الى مصر، بالرغم من أن المنطقى أن يحدث العكس

وبالتدقيق نجد أن هناك مجموعة من العوامل و الظروف قد ساهمت فى انخفاض انسياب الاستثمارات الأجنبية الى مصر لعل أهمها ما يلى :-٤٤

- عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر داخل مصر حيث يتصف المناخ العالمى بالمنافسة الشديدة لجذب الاستثمارات.
- تعد الميزة النسبية لمصر الخاصة بتوفير حجم كبير من القوى العاملة ينقصها تحسين المستوى التعليمى والكفاءة الفنية.
- القدرة المحدودة على التنبؤ بالسياسات على مستوى الاقتصاد الكلى.
- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وتتسم بفاعلية التعامل مع المستثمر لرفع كفاءة الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٤٤-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية،الاستثمار الأجنبى المباشر والتوقع الاقتصادى له فى السنوات القادمة،القاهرة ،سبتمبر ٢٠٠٠ ،ص١٥.و قطاع الدراسات التنموية،مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء،التدفقات الرأسمالية الى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبى المباشر،اكتوبر ٢٠٠٣ ،ص ص ٢٥-٢٧.

- البيروقراطية الحكومية وطول فترة التأسيس والحصول على التراخيص.
- اقتصر قانون حوافز وضمانات الاستثمار على تقديم الاعفاءات الضريبية للشركات والمشروعات دون إجراء أى تمييز بها وفقا لأى معيار بما يعكس رؤية واضحة للأهداف التنموية.

المبحث الثالث

أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولى على معدل السياحة

السياحة هى قاطرة التنمية الاقتصادية لدولة بحجم مصر التي حباها الله بموقع جغرافي فريد، يتميز بطقس معتدل علي مدار أيام العام، وثروات وكنوز أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها علي مر العصور تشكل متحفاً مفتوحاً، فضلاً عن تمتعها بشواطئ رائعة الجمال، عنيت الدولة بتقديم كافة التسهيلات للاستثمار بها وجعلها في مكانة لائقة لاستقبال الوافدين من مختلف أرجاء العالم.[1]

فالسياحة في مصر حينما تترجم إلى الأرقام في الأحوال العادية ، فإنها تعنى ما يقرب من ٤٠% من إجمالى صادرات الخدمات ، متجاوزة بذلك جميع إيرادات المتحصلات الخدمية ، و ١٩,٣ % من حصيلة النقد الأجنبى، وحوالى ٧ % من إجمالى الناتج المحلى بصورة مباشرة الذى يرتفع إلى ١١,٣ % إذا ما أضيفت المساهمات غير المباشرة فى قطاع السياحة والمتمثلة فى الخدمات المصاحبة للسفر والسياحة حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها فقط ٣,٥ % وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التى تزيد على ٧٠ صناعة مغذية. كما تعتبر السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيرا لفرص

---

[1] عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حسين، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٦،ص:٣٨.

العمل حيث تصل نسبة الذين يعملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حوالى ١٢,٦ % من إجمالى حجم العمالة فى الدولة .

المنتج السياحي المصرى

أدت عوامل عدة مجتمعة إلى أن تتبوأ صناعة السياحة هذه المكانة بين نظيراتها من الصناعات فى مصر مستفيدة من المقومات الطبيعية التى تمنحها وضعا تنافسيا فريدا على خريطة السياحة العالمية إلى جانب كون مصر مهدا لأقدم الحضارات التى عرفها تاريخ الإنسانية والتى خلفت وراءها تراثا ثريا ذا مزيج فريد يتهافت عليه عاشقو السياحة الثقافية وسياحة الآثار .

كما أن أجهزة السياحة لا تفتر همتها فى العمل على تنويع المنتجات السياحية واستحداث أنماط جديدة من السياحة تلبى كافة الاحتياجات وترضى كافة الأذواق مما يساعد على حفاظ مصر على حصتها من حركة السياحة العالمية بل وغزو أسواق جديدة بالشكل الذى يؤدى إلى تحقيق معدلات نمو مضطردة وغير مسبوقة.

هذا علاوة على ما شهدته مصر فى العقدين الأخيرين من تنمية سياحية على نطاق واسع فى عدد من مناطق الجذب السياحى المتميزة والتى دعمت بنيتها الفوقية من الطاقة الإيوائية المستعدة الآن لاستقبال ما يربو على مائتى ألف سائح.

لذا فإن مصر بفضل ما تتمتع به من المناخ الملائم لممارسة النشاط السياحى على مدار فصول العام الأربعة وما تتميز به من تنوع المنتج السياحى، فإنها تعد مقصد سياحى متكامل. فاستنادا إلى قاعدة عريضة من مخزون التراث التاريخى والحضارى وتعدد العناصر الطبيعية والبيئية وثراء فنى وثقافى، أضحت الصورة المنطبعة فى الأذهان عن مصر اليوم كمقصد سياحى مغايرة لما ظلت عليه لسنوات طويلة. فلم تعد مصر مجرد القبلة التى يتوجه إليها المهتمين بالسياحة الثقافية والآثار فحسب، بل اتسعت دائرة النشاط السياحى فيها لتشمل سياحة الشواطئ بما تتيحه من ممارسة نشاط الغوص وكل أنماط الأنشطة والرياضات المائية؛ سياحة اليخوت؛ السياحة العلاجية؛ سياحة الصحارى والسفارى والحياة البرية؛ السياحة البيئية؛ سياحة الإقامة؛ سياحة المؤتمرات؛ سياحة الجولف؛ السياحة الرياضية والصيد؛ سياحة المهرجانات؛ سياحة التسوق؛ السياحة النيلية؛ السياحة الدينية .

حقق القطاع السياحي عائدات بلغت ٧,٥ مليار دولار، خلال عام ٢٠١٤، مقابل ٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بنسبة ارتفاع ٢٧%، وذلك بعد الاستقرار الذي شهده الوضع السياسي والأمني، لا سيما خلال النصف الثاني من العام الماضي، ورفع حظر الدول الأوروبية عن معظم المناطق السياحية المصرية، وكان ٢٠١٠ الذي يمثل عام الذروة للسياحة المصرية الأعلى في تحقيق العائدات محققا ١٢,٥ مليار دولار .وأفادت إحصائيات وزارة السياحة أن متوسط الإنفاق اليومي للسائح بلغ

٧٦,٧ دولار، وفقا لتقرير البنك المركزي، موضحا أن عائدات القطاع المعلنة تستبعد المصريين الوافدين، مشيرا إلى أن إجمالي الإيرادات يتم تقديرها باحتساب عدد الليالي السياحية مضروبا في متوسط الإنفاق اليومي للسائح.والجدير بالذكر أن عام ٢٠١٤ شهد توافد نحو ٩,٩ مليون سائح، قضوا نحو مليون ليلة سياحية. وكان للنصف الثاني من عام ٢٠١٤ النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات، لا سيما في ظل الاستقرار والتحسن الملحوظ في الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، إذ حقق ٤,٣ مليار دولار، ليستحوذ على نسبة ٥٧,٣عائدات القطاع في العام بأكمله. وتمثل عائدات السياحة نحو ١١,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، و١٤,٤ في المئة من إيرادات مصر من العملات الأجنبية، وثالث أكبر مصدر للدخل الأجنبي للبلاد، بحسب إحصاءات رسمية .

وتمثل السياحة الأوروبية تمثل نحو ٧٠ في المئة من عدد السائحين، والسياحة العربية بين ١٥ و١٧ في المئة من عدد السائحين، فيما تعد روسيا أكبر مصدر للسياحة بنحو ٣ ملايين سائح عام ٢٠١٤.كان لحادثة سقوط الطائرة الروسية في شرم الشيخ في اكتوبر ٢٠١٥ اثار سلبية على قطاع السياحة ، ولذلك أعلنت مصر في مطلع ٢٠١٦ تخصيص مبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي، كموازنة إضافية لوزارة السياحة، بهدف تعزيز الإجراءات الأمنية في المطارات المصرية، والتي تشمل كاميرات إضافية، وتعزيز النقاط الأمنية.

ويمكن القول أن القروض الأجنبية تدعم السياحة وتؤدى لارتفاع معدلاتها عن طريق تشجيع السياح علي أن مصر استعادت الأمن واستعادت عافيتها الاقتصادية بالاضافة لامكانية الإنفاق علي قطاع السياحة ودعم موازنة إضافية لوزارة السياحة

المبحث الرابع

أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي على التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة وأركانها:

- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرا على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. وسأوجز باختصار السياق التاريخي للتنمية المستدامة :

أ- مؤتمر ستوكهولم فى يولية ١٩٧٢: نظمته الأمم المتحدة و حضره ١١٢ دولة من بينها ١٤ دولة عربية، برز من خلاله مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة " حيث تم التوصل إلى أنه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.

ب- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP:أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم أي سنة ١٩٨٢ و تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية و جعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول

المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك.[٢]

ت- تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي في أبريل ١٩٨٧ :في سنة ١٩٨٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة ٢٠٠٠ و ما بعدها" هذا التقرير يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة .[٣]

ث- قمتي الأرض بريوديجانيرو ١٩٩٢ و جوهانسبرغ ٢٠٠٢:

- قمة الأرض بريوديجانيرو ١٩٩٢ : لقد اهتمت قمة ريو بالقضية البيئية لعموم الكوكب و حضرها ١٥٠ رئيس دولة و ملك و قد جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و الإنسان.[٤]
- قمة الأرض بجوهانسبرغ :عقدت هذه القمة في سبتمبر ٢٠٠٢ م و قد تميزت عما سبقها حيث وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم و حددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب و الاغتسال إلى النصف.[٥]

---

[٢] محمد صالح الشيخ ، آثار تلوث البيئة ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣
[٣] عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الأمواج ، لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٧
[٤] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، ادارة البيئة نحو الانتاج الأنظف ، مطبعة ناس العابدين ، مصر ، ص ٥١
[٥] نفس المرجع السابق ، ص ٥٤-٥٥

وتم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام ١٩٨١ تحت عنوان:الإستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة، على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة. وقد تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية، مما حفز أن تخطو الحركة البيئية خطوة مهمة في أن تقدم تقريرها النهائي والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ فكان صدور هذا التقرير بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، لأنه ولأول مرة دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

وعرفت التنمية المستدامة حسب تعريف بروتلاند على أنها التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة ودون تحقيق مثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة وقد أكد التقرير الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

نستخلص مما سبق أن التنمية القابلة للاستمرار تتضمن:

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات و الوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.
- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار.

٢,١. أركان التنمية المستدامة:

- أكد تقرير بروتلاند أنه لتطبيق أي سياسة مستدامة لا بد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والتي تمثل الأركان الثلاث للتنمية المستدامة.

الجانب الاجتماعي: يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع، وتم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

الجانب الاقتصادي: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

الجانب البيئي: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية .

وبذلك نرى أن الاجتماعيين يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الأفراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي . بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل المال أو القيمة المتحققة كونها معيارا للقياس حين يركز الايكولوجيون من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

ومن هنا يتضح أن الجوانب الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة جميعها لا يمكن أن تتحقق إلا باستخدام الموارد الاقتصادية سواء فى إنتاج السلع

والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن ، وأن يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية أو فى إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع أو حتى فى المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية

ومن هنا فان هناك علاقة طردية ما بين القروض من صندوق النقد الدولى ومعدل التنمية المستدامة

المبحث الخامس

أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولى على معدل البطالة

يعاني اقتصاد مصر من أربعة اختلالات هيكلية رئيسية، وهي اختلال بين الإنتاج والاستهلاك، واختلال بين الصادرات والواردات، واختلال بين الادخار والاستثمار، واختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها وهي التي تسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري وأهم وأخطر هذه المشاكل هي مشكلة البطالة.

تهدف برامج العمل التي تعمل على مكافحة البطالة على المستوي الكلي إلي التوجه نحو توفير فرص العمل من خلال تحديد السياسات الفعالة والقدرة على التدخل من أجل مواجهة البطالة وخاصة بين الشباب ، ولذا من الضروري أن يتم توفير آلية تعمل على زيادة الطلب على العمالة وتحديد الإستراتيجية التي تعمل على زيادة إمكانية توفير فرص العمل حيث إن أداء سوق العمل يعكس بشكل عام أداء الاقتصاد.

ودخلت مصر في برنامج إصلاح اقتصادي منذ أكثر من عقدين بهدف تحرير الاقتصاد وخفض عجز الموازنة ونتيجة لذلك انخفضت معدلات التضخم وارتفع معدل نمو الناتج القومي إلي ٣ % عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وإلي ٤,٣ % عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وإلي ٥ % عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والظروف التي مر بها اقتصاد مصر تشير إلي وجود ثلاثة مصادر للبطالة هي:

الأول: القادمون الجدد لسوق العمل والذي يقدر بحوالي ٧٥٠ ألف أو أكثر

الثاني: رصيد البطالة المتراكم بسبب العجز في توفير فرص العمل للقادمين الجدد

الثالث: رصيد البطالة الناشئ عن انكماش بعض الصناعات أو نتيجة لبرنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام .

تطور أعداد البطالة في مصر:

وصلت معدلات البطالة في مصر عام ١٩٧٦ إلي معدل ٧,٧% وبدأت تتراجع حتى وصلت إلي ٥,٦% عام ١٩٨٢، ثم بدأت معدلات البطالة في التزايد بشكل سريع إلي أن وصلت إلي ١١,٣% عام ١٩٩٥/٩٤ تم انخفضت إلي ٩,٨٥ % عام ٢٠٠٤/٠٣ . ولكن البطالة بين الشباب من عمر ١٥ سنة إلي ٢٥ سنة وصلت إلي ٢٣,١ % من إجمالي قوة العمل عام ١٩٨٨، وإلي نسبة٢٠,٤ % عام ١٩٩٩ وهي تمثل نسبة ٥٧,٥ % من إجمالي أعداد البطالة عام ١٩٩٧ وإلي نسبة ٦١,٥ % عام ١٩٩٨ وإلي نسبة ٥٩,٥ % عام ١٩٩٩ ، وصلت إلي نسبة ٦٤,٥ % عام٢٠٠٠، وأن البطالة بين النساء في هذا العمر أكبر منها في الرجال حيث تصل إلي نسبة ٤٢,٨ % من قوة العمل عام ١٩٩٨ وإلي نسبة ٣٦,٧ % عام ١٩٩٩ والبطالة في المدن أعلي من الريف (نتيجة للهجرة العكسية) ونسب البطالة الأعلي هي بين المتعلمين، كما يقدر احتياج مصر إلي مليون فرصة عمل أو أكثر سنوياء والظاهرة الأشد تأثيراً هي في بطالة الشباب بين حملة

المؤهلات الدراسية، واتسعت هذه الظاهرة خصوصاً لحملة المؤهلات المتوسطة الذين يمثلون ما يزيد على ٧٠% من المتعلمين العاطلين وبالمقابل فإن ٤,١ % من المتعطلين من الأميين ونسبة أقل بين من يعرف القراءة والكتابة ٢,٥ ٦%

وبرامج تشغيل الشباب أصبحت تمثل أولوية حيوية تعمل الدولة على تنفيذها وذلك منذ أكثر من عقدين و اندمجت أغلب الجهود في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي كان من اهدافها تأكيد حق المواطن في فرصة عمل، وبدأت المعالجات من خلال جهود موجهة لتشغيل الخريجين ثم توسعت بعد ذلك وظهر الجهد كعمل جماعي يعتمد على التعاون بين الشركاء الفاعلين. ونجح هذا الجهد في توظيف الألف من الشاب ، كما اتخذت مصر عدد من البرامج لتشغيل الشباب في المشروعات المختلفة والتي اندمجت مع جهود تنمية المجتمع وبرامج الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية ، واستمرت الحكومة في اتخاذ الإجراءات المتتالية للتخفيف من مشكلة تشغيل الخرجين وكان من بينها برامج التمويل بالقروض الصغيرة التي تمت بواسطة البنوك التجارية وبنوك التنمية وزارة التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرامج التدريب والتأهيل لمتطلبات أسواق العمل وإلي جانب ذلك اهتمت الحكومة ببرامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتبلورت جهود تشغيل الشباب في الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ ضمن شبكة الأمان الاجتماعي والذي يمثل أحد مكونات برنامج الإصلاح

---

[1] نور القرموطى "عمل وبطالة – منظمة العمل العربية " البطالة فى البلدان العربية هى الأسوأ بين جميع مناطق العالم

الاقتصادي . اهتم الصندوق بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم القوي العاملة على المستوي الجغرافي والمهني والتدريب التحويلي وأمكن بهذه الأنشطة تنمية فرص عمل مؤقتة ودائمة بحجم هام . وإلي جانب ذلك نفذت مشاريع لصالح الخريجين مثل تمليك أراض زراعية مستصلحة لهم واستفاد من ذلك ما يزيد على ٥١ ألف شاب خريج ، إلا أن هذا الجهد لم يتمكن من توفير فرص العمل بالقدر الكافي الذي يوجه الطلب الكلي على العمل.

أسباب البطالة في مصر:

(١) برنامج الإصلاح الاقتصادي والضبط الهيكلي:

شمل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في بداية التسعينات على أربعة برامج أصلاح رئيسية هي :

برامج خاصة بالنواحي النقدية والمالية وسعر الصرف والموازنة العامة

برامج خاصة بالجوانب المؤسسية

برامج خاصة بالإنتاج وخاصة الإنتاج الصناعي

وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي ولكن دون إحداث التوازن الحقيقي الذي يحتاج إلي إصلاحات للاختلالات الهيكلية ولذا ظلت هناك بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد حيث تولد عن ذلك التكلفة الاجتماعية الناتجة عن

سياسات الإصلاح وتزايد الدين العام الداخلي وظهر الركود نتيجة للإجراءات الانكماشية وازدادت أعداد البطالة وخاصة للقادمين الجدد إلي سوق العمل.

(٢) برنامج الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام:

أعلنت الحكومة المصرية في فبراير ١٩٩٦ عن الدوافع وراء برنامج بيع القطاع العام بأنها قضية تصحيح للمسار الاقتصادي وحماية للمال العام نتيجة لتراكم الخسائر وتخفيف أعباء الديون على القطاع العام والتي تتحملها الموازنة العامة للدولة وقد أدي هذا البرنامج إلي إعادة هيكلة العمالة في شركات قطاع الأعمال العام وتم تنفيذ برامج للاستغناء عن العاملين وبرامج المعاش المبكر الذي تم تمويله من حصيلة البيع وبالتالي خزينة الدولة هذا بالإضافة إلي انخفاض الاستثمارات العامة للدولة في هذا القطاع وبالتالي انحصار فرص العمل.

(٣) الركود الاقتصادي خلال التسعينات وما بعدها :

نتيجة للتحول نحو اقتصاد السوق والعمل على مواجهة التضخم تم اتباع سياسات تقييدية مالية ونقدية ادت إلي ظهور الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي ، حيث يؤدي الركود إلي خفض الناتج وزيادة البطالة.

وظهرت أوآخر التشنجات ما يسمي بأزمة السيولة في الاقتصاد المصري وتراكم المخزون الصناعي حيث تزايد من ٠,٢ مليار جنيه في يونيو عام ١٩٩٧ إلي ٢,٧ مليار جنيه في يونيو عام ١٩٩٨ ثم إلي ٨ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٩ [٧].

هذا بالاضافة إلي الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي والأزمات المالية لدول شرق أسيا وما صاحبها من سياسات ائتمانية حذرة أثرت على عمليات تمويل للمشروعات وإنتقال رؤوس الأموال.

(٤) انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية :

تشير البيانات إلي وجود فجوة هيكلية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد المصري وهذا يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد المصري على زيادة الاستثمار وبالتالي فرص العمل والتشغيل.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نتيجة لعدم توافر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية تؤمن الاستثمار الأجنبي وما ضاعف من تردي هذا الوضع اتجاه استثمارات دول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية للاستثمار في الدول المنضمة إلي الاتحاد الأوروبي أو الدول المتحولة حديثا إلي اقتصاد السوق هذ بالاضافة إلي عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الاوسط.

[٧] د أحمد مندور ، محاضرات في الاقتصاد المصرى ، ج عين شمس ، ٢٠٠١ ، ص ٣٧٧

وتشير البيانات إلي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من ٧٠٠ الف دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلي ٤٠٧ الف دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ [٨]

(٥) عدم مرونة سوق العمل :

يتصف سوق العمل في مصر بعدم المرونة إلا إنه يوجد سياسات حالية تعمل على إكسابه درجات من المرونة إلا إنها لم تصل إلي الدرجة المطلوبة حيث لا زالت عقود التوظيف الدائمة في القطاعات الحكومية والخدمية وبالتالي وجود نظم ترقي نمطية تعتمد بالدرجة الأولى على الأقدمية وليست على الكفاءة الإدارية .

(٦) عدم قدرة المشروعات الصغيرة علي توفير قدر كافي من فرص العمل:

رغم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والأهداف إلي يعمل على تحقيقها ودور البنوك التجارية والزراعية والصناعية وصناديق التمويل الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتي تعمل على دعم المشروعات الصغيرة إلا أن هذه المشروعات لم تستطع استيعاب عدد كبير من فرص العمل وهذا قد يرجع إلي الأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي.

(٧) انخفاض معدلات البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات:

يعتمد التقدم الاقتصادي وخاصة في المجال الصناعي على البحوث والتطوير وهي التي تقود إلي ابتكار منتجات جديدة وإلي تخفيض تكلفة الإنتاج ، وتمثل البحوث

[٨] البنك المركزى المصرى " التقرير السنوى " ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ص ٧٩

والتطوير والاستثمار عنصر مشترك لتطوير الإنتاجية ، ويصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في مصر إلي أقل من ١% من الناتج المحلي بالمقارنة بنسبة ٣ % من الناتج في الدول المتقدمة.

(٨) انخفاض معدلات التصدير ومستوي الجودة:

رغم زيادة الصادرات السلعية المصرية من يعادل ٣,٩٨٧ مليار دولار عام ١٩٧٧ إلي ٦,٥٤٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وبنسبة تجاوزت ٧٥ % إلا أن العجز في الميزان التجاري لازال مستمرا حيث بلغ ٧,٥٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ٩ ويؤثر ذلك بالسالب على أداء الاقتصاد وقدرته على دعم الصناعة المحلية وبالتالي توفير فرص العمل.

(٩) استمرار عجز الموازنة وتفاقم الدين الداخلي:

زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ إلي ٨,٠١٨ مليار جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم إلي ١١,٠٧٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣

وتطورالدين الداخلي من ١٣٢,٣ عام ١٩٩٦ إلي ١٩٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ثم إلي ٢٢١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ ثم وصل إلي ٢٥٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ ثم إلي ٢٩٢,٧ مليار جنية عام ١٠٢٠٠٤.

[٩] مرجع سابق البنك المركزى المصرى ص ٦٩
[١٠] مرجع سابق البنك المركزى المصرى ص ٦٧

وقد أثر هذا الأمر على قدرة الدولة على تقديم الإعانات للمتعطلين أو دعم القطاعات الضعيفة في الاقتصاد .

(١٠) عودة العمالة المهاجرة مؤقتاً وخاصة من الدول العربية:

وتعود حركة عودة العمالة من الدول العربية إلي انتهاء تلك الدول من مرحلة التشييد للبنية والهياكل الأساسية أو الميل لاستخدام الأساليب الفنية للإنتاج الأكثر استخداما لعنصر رأس المال وتوفيراً لعنصر العمل أو إحلال العنصر الوطني في مجالات العمل المختلفة.

وقد أثرت الأحداث والصراعات في منطقة الخليج على عودة العمالة المصرية المهاجرة وبالتالي أحدثت ضغوط اضافية على سوق العمل وتزايد العرض من العمالة مما زاد من معدلات البطالة.

(١١) ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل:

تصل نسبة الأمية في مصر إلي أكثر من ٤٠% وهذا يمثل عدم كفاءة في استخدام القوي البشرية وأيضا في الإعداد لسوق العمل ، كما أن التعليم يتجه إلي زيادة الأعداد المتخرجة من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية كما أن جودة التعليم في المراحل المختلفة في حاجة إلي الزيادة ولا يوجد توسع مناسب في التعليم الجامعي الخاص ولا يوجد دراسات تعكس احتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية المختلفة.

(١٢) عدم توفر معلومات دقيقة عن سوق العمل والعمالة :

أدي قصور البيانات والمعلومات عن سوق العمل والعمالة إلي عدم القدرة على التخطيط الجيد لمواجهة هذه المشكلة حيث إن البيانات المستخدمة في تحديد معدلات البطالة قائمة على البحوث الميدانية بالعينة .

وتسعي الحكومة باستخدام قواعد البيانات في المحافظات إلي حصر أعداد المشتغلين وغير المشتغلين حتى تقف على الموقف الحقيقي وتقوم بتحديد الحلول لهذه المشكلة في كل محافظة طبقاً لظروفها على حده ، حيث يؤدي عدم توفر البيانات عن سوق العمل أو العمال إلي عدم اهتداء جانب كبير منهم إلي فرص العمل المتاحة بالسوق.

والمدقق فى أسباب البطالة السابقة يكتشف أن معظمها يحتاج لاستخدام الموارد الاقتصادية سواء فى برنامج الإصلاح الاقتصادي أو فى اصلاح الركود نتيجة للإجراءات الانكماشية

وكذلك انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية والأحوال الاقتصادية العامة وانخفاض الطلب الكلي وأيضا الانفاق على البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات وتمثل البحوث والتطوير والاستثمار عنصر مشترك لتطوير الإنتاجية ، ويصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في مصر إلي أقل من ١% من الناتج المحلي بالمقارنة بنسبة ٣ % من الناتج في الدول المتقدمة وكذلك ضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق

العمل كل ذلك يتطلب الاستعانة بالقروض للتغلب على العوامل المسببة للبطالة والسابق ايضاحها .

الخاتمة

تُعد القروض العامة إحدى السياسات المالية العامة التي تلجأ إليها الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، لتغطية النفقات العامة (الجارية أو الاستثمارية أو كليهما) التي تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطيتها، هذه القروض لا تخلو من الآثار التي يمكن أن تتركها سواء كانت إيجابية أم سلبية ، وعلى المنتجين أم المستهلكين، وعلى الأجيال الحالية أم القادمة ...إلخ . المهم أنها تترك أثراً واضحاً، وتنتاب حالة من القلق والتوتر الكثيرين عندما يسمعون عن توجه دولتهم نحو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وهذا القلق ليس وليد اللحظة ، وإنما هو نتيجة للتجارب الفاشلة للاقتراض من الصندوق في الدول العربية.

ولجوء مصر إلى اقتراض ١٢ مليار دولار من الصندوق على ثلاث سنوات بفائدة تراوح بين ١,٥ و٢% كان هدفه محاولة سد عجز الموازنة ودعم الاحتياطي النقدي، ولكن مقابل ذلك، قامت مصر بالفعل بخفض قيمة دعم الطاقة في الموازنة الحالية بنسبة ٤٣% فوصل إلى ٣٥ مليار جنيه ، مقارنة بالعام السابق حين بلغ ٦١,٧ مليار جنيه ، علماً أن هذا الدعم انخفض بنسبة ٧٢% مقارنة بالعام المالي ٢٠١٣-٢٠١٤ حين كان ١٢٦ مليار جنيه ، وذلك وفقاً لإحصاءات وزارة المالية.

وأعلنت الحكومة أخيراً رفع أسعار الكهرباء والمياه وباقي المشتقات البترولية. وهو ما ينذر بموجة جديدة من ارتفاع الأسعار بشكل عام، ورأى الدكتور عبد المنعم

السيد أن مميزات القرض تكمن في أنه شهادة طمأنة للمستثمر الأجنبي والعربي لضخ استثماراته في السوق المحلي، خاصة بعد إحجام المستثمرين عن الاستثمار بسبب الاضطرابات التي شهدتها مصر، ووجود أكثر من سعر للعملة المصرية، بالإضافة إلى الاستفادة من حجم التمويل الكبير، وبفائدة منخفضة، مقارنة بفائدة تصل إلى ما بين ٦,٥ إلى ٧% عند طرح سندات دولارية.

وأكد الدكتور صلاح هاشم ، أستاذ التنمية والتخطيط في جامعة الفيوم ، ورئيس الاتحاد المصري لسياسات التنمية، أنه وعلى مدار ٩٠ سنة من وجود الصندوق، ما من دولة حصلت على قرض منه وحققت عائداً تنموياً ملموساً.

وأشار إلى أن كل الدول التي حصلت على قروض من الصندوق لا تستطيع تحقيق نهضة اقتصادية أو تنموية، فالقرض يدمر الاقتصاد ، ويؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى لتهبط إلى طبقة الفقراء، وتتقلص طبقة الأغنياء.

وللأسف تتعدد التجارب الفاشلة مع صندوق النقد الدول ، نذكر منها تجارب ثلاث دول هى اليونان وماليزيا وتركيا، اليونان تمثل التجارب الفاشلة أما ماليزيا وتركيا فتمثل تجارب نجت من سلطة صندوق النقد.

فتجربة اليونان المريرة تتلخص فى أنه قبل أن تنضم اليونان لمنطقة اليورو، كان المستثمرون في العالم يرونها دولة ترتفع فيها المخاطر الائتمانية عن باقى دول أوروبا، بسبب ضعف اقتصادها مقارنة بغيرها من دول أوروبية، ولكن بعد انضمامها لمنطقة اليورو، اختلفت النظرة بسبب الدور المتوقع لمنطقة اليورو في

إنقاذ اليونان من أي أزمة مالية، فبدأت مؤسسات التمويل الدولية في إقراض اليونان لدفع النمو بها، واقترضت أثينا ثم اقترضت وبمعدلات فائدة كانت منخفضة نسبيا، ولكن لم يكن الوضع قابلا للاستدامة؛ حيث استمرت نسبة الدين للناتج المحلى الإجمالي في ارتفاع حتى تفاقمت بشكل واضح الأزمة الاقتصادية في اليونان عام ٢٠٠٩ .

و منذ ذلك تدخل صندوق النقد الدولي وبعض الدائنين الدوليين ممثلين في اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، ليقرضوا اليونان بمبلغ قيمته ١١٠ مليار يورو لإنقاذها من الإفلاس بشرط اتخاذ إجراءات تقشفية تتلخص في تحقيق فائض الإيرادات عن النفقات مخصوم منها الفوائد المستحقة على الديون ولكن فشلت اليونان في سداد مديونياتها، ومع نسبة ديون للناتج تفوق ١٧٥% في عام ٢٠١٥، ومعدلات بطالة أكثر من ٢٥% ، تحولت أزمة اليونان من أزمة اقتصادية لمعضلة سياسية اجتماعية؛ وباعتراف المسؤولين في صندوق النقد الدولي، وضعت اليونان نهاية لنظرية التقشف كوسيلة لسداد الديون؛ ووضعت الاقتصاد العالمي أمام لحظة فارقة مهمة، لابد فيها من مراجعة أدواته الاقتصادية والبحث في تناقضاتها.

وأعلن صندوق النقد الدولي في يوليو من العام الماضي أن اليونان عجزت عن سداد دينها للصندوق ولم تتمكن من دفع مليار ونصف مليار يورو كانت مستحقة عليها في ذلك الوقت، لتصبح اليونان أول دولة متطورة تراكم مبالغ متأخرة ولم تعد قادرة على الاستفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسة الدولية.

أما عن تجربة ماليزيا فقد وجدت أن صندوق النقد الدولي لا يساعدها جيداً، فإذا تبعت نصيحتهم التي قدموها لها في مجال كيفية إدارة الأزمة، كان الوضع سيتفاقم. وبالفعل دول أخرى أصبح وضعها أسوأ بسبب اتباعها النصيحة الخاطئة التي قدمها صندوق النقد الدولي لهذا رفضت ماليزيا ما قدموه. وهى لا تقترض المال منهم، وحين رفضت كان عليها وضع خطة بديلة، فبدأت بالتفكير بشأن ما يمكن أن تكونه هذه الخطة البديلة التي تسمح لها بتخطي الأزمة وبالفعل نجحت في ذلك. فركزت على زراعة الأشجار المثمرة كنخيل الزيت وغيره من الأشجار ذات المحصول التجاري الكبير، وبالأخص أن ماليزيا ملائمة تماماً لزراعة تلك الأنواع من الأشجار، أما غيرها من الدول فقد لا يتوافر لها المناخ ولا التربة الملائمة، و قد استفادوا من التربة الجيدة ومن المناخ لتطور زراعتهم، وفي نفس الوقت الصناعات أيضاً لا تأخذ مساحات كبيرة من الأراضي وإنما تستعمل فقط رقعة بسيطة توفر فرص العمل لآلاف الأشخاص، بينما الزراعة تحتاج إلى أرض شاسعة، ولكن لكونهم دولة صناعية لا يعني أن يصبح قطاع الزراعة مهملا.

وق تم رفع صادرات ماليزيا من ٥ مليارات دولار إلى أكثر من ٥٢٠ مليار دولار سنوياً، وتحولت من دولة زراعية، إلى دولة متقدمة يمثل ناتج قطاعي الصناعة والخدمات فيها ٩٠ في المئة من ناتجها الإجمالي.

وعلى مستوى الرفاهية، فقد تضاعف دخل الفرد السنوي في ماليزيا سبع مرات، ليصبح ٨٨٦٢ دولاراً في عام ٢٠٠٢، وانخفضت البطالة إلى ٣ في المئة، والواقعون تحت خط الفقر أصبحوا ٥ في المئة من السكان، بعد أن كانت نسبتهم ٥٢ في المئة.

أما عن تجربة تركيا فقد شهدت تركيا فى عام ٢٠٠٢ أزمة اقتصادية حادة سبقتها أوضاع مالية سيئة على مدار عدة سنوات كانت أهم مظاهرها انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم وارتفاع عجز الموازنة، بالإضافة إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية وتراجع الاستثمارات وانخفاض الاحتياطى الأجنبى وارتفاع معدلات البطالة، وفى محاولة لعلاج الأزمة لجأت الحكومة التركية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذى فرض عليها شروطا قاسية تضمنت إجراء إصلاحات اقتصادية عديدة كان أهمها تشجيع ودعم أنشطة الأعمال وتحريرها من القيود القانونية وخلق مناخ استثماري أكثر جذبا وإسراع عملية خصخصة القطاع العام، وكذلك تخفيض سعر صرف الليرة والتخلي عن نظام سعر الصرف المرن وإجبار الحكومة على تطبيق نظام سعر صرف مرتبط بالدولار، ولكن بعد مفاوضات أدت إلى تقليل شروط الصندوق متبنية برنامجا متكاملا للإصلاح الاقتصادي تناسب مع ظروف تركيا وطبيعتها، وسددت أنقرة كافة ديونها العام الماضي من صندوق النقد الدولي.

والسؤال: كيف تنعكس قروض صندوق النقد الدولي علي الفقراء؟

تتمثل أهم الآثار التي يتعرض لها الفقراء فى غلاء المعيشة بسبب قرض الصندوق و اشتراط صندوق النقد تقليل معدلات الدعم بشكل عام وإلغاء دعم الطاقة حيث تتجه الدول إلى خفض الدعم الموجه للكهرباء والبنزين والمشتقات البترولية ، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ورفع الضرائب حيث إن من شروط الصندوق تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، ويحدّد ما يجب أن تؤمنه

هذه الضريبة من مبالغ في السنة الأولى لتطبيقها، وذلك حتى يضمن قدرة الدولة على سداد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه وأن هذا القانون من شأنه التأثير على الفقراء، لأنه سيرفع ثمن المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها في الوقت الذي ترفع الدولة الدعم عن هذه الطبقة تدريجياً كما يشترط الصندوق في تعاملاته مع الدول المقترضة أن تحرّر سعر عملاتها، وهو ما يعني مزيداً من الارتفاع في سعر السلع والمنتجات في الأسواق العربية.

التوصيات

يتفق خبراء اقتصاديون كثيرون على أن قرض الصندوق خطأ كبير. لكن البلاد العربية تصل إلى مرحلة تعاني فيها من فجوة في الحصيلة الدولارية ، وزيادة في الإنفاق تضطرّها للحصول على قرض الصندوق ، وهذا ما يعتبره البعض البديل المؤلم .

وبعد ....اذا كان هذا هو الواقع فهل هناك اقتراحات يمكن من خلالها تحسين أداء الصندوق والمشاركة فى تمويل اقتصاد الدول النامية دون المساس باستقلالها؟

من أجل هذا نقترح أفكارا قد تساهم فى تطوير عمل الصندوق و هى كما يلي:

١- إجراء بعض الإصلاحات الجوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي .

٢- إعطاء البلد المقترض حق تطبيق النموذج الاقتصادي المناسب له وعدم إجباره عليه.

٣- التعاون مع باقي المؤسسات المالية للإقراض لتوحيد الجهود .

٤- إعفاء البلاد المدينة من التزامات إعادة الجدولة .

٥- شطب ديون المشروعات التي تعرضت للتدمير نتيجة عوامل عسكرية .

٦- إلغاء التزام الدول بتنفيذ الشروط عند الاستدانة أو إعادة الجدولة .

٧- مطالبة الدول الكبرى برفع الحواجز أمام صادرات الدول النامية .

٨- العمل على وضع مقاييس جديدة للانتداب لمجلس إدارة الصندوق حتى يمثل الدول الفقيرة بنسبة أكبر.

٩- الاهتمام بالتنمية في الدول الفقيرة وليس التعامل معها على أنها مجرد أسواق لبضائع الدول الغنية الكبرى .

المراجع

- وجدى محمد حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعات المصرية
- د. الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ١٩٩٦.
- أمينه زكى شبانه ،"دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق"
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،الاستثمار الأجنبى المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية ، اصدار ٩٩/١ ،الكويت.
- مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الجنبى المباشر ، برنامج أعده المعهد العربى للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر ،٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، الاستثمار الأجنبى المباشر والتوقع الاقتصادى له فى السنوات القادمة ، القاهرة ،سبتمبر ٢٠٠٠
- قطاع الدراسات التنموية ، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، التدفقات الرأسمالية الى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبى المباشر، اكتوبر ٢٠٠٣

- محمد صالح الشيخ ، آثار تلوث البيئة ، مصر ، ٢٠٠٢
- عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الأمواج ، لبنان ، ٢٠٠٣
- زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف ، مطبعة ناس العابدين ، مصر
- نور القرموطى "عمل وبطالة – منظمة العمل العربية " البطالة فى البلدان العربية هى الأسوأ بين جميع مناطق العالم
- د أحمد مندور ، محاضرات فى الاقتصاد المصرى ، ج عين شمس ، ٢٠٠١
- البنك المركزى المصرى " التقرير السنوى " ٢٠٠٣/٢٠٠٤
- ضياء مجيد الموسوي ، النظام النقدي الدولي ، المؤسسة الجزائرية للطبع، الجزائر ١٩٨٧
- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩٥
- نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس ١٩٩٤
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،١٩٩٩
- بسلم حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣

- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠٠٣
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٥
- يونس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، بدون سنة
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠١
- غازيْ عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية، ١٩٩٦
- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي، دراسة تحليلية و تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٠
- مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مركز الإسكندرية للكتاب، 1993.
- عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حسين، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٦.